



**أثر خلل التركيبة السكانية  
على التنمية بمحافظات الكويت  
دراسة ميدانية**

إعداد

د / محمد منيف محمد العجمي

أستاذ مشارك، قسم الدراسات الاجتماعية،

كلية التربية الأساسية بالهيئة العامة

للتعليم التطبيقي والتدريب،

الكويت



## أثر خلل التركيبة السكانية على التنمية بمحافظات الكويت

### دراسة ميدانية

محمد منيف محمد العجمي

قسم الدراسات الاجتماعية، كلية التربية الأساسية بالهيئة العامة للتعليم  
التطبيقي والتدريب، الكويت.

البريد الإلكتروني: mmm.alajmi4@paaet.edu.kw & m\_alajmi95@hotmail.com

### مستخلص:

هدفت الدراسة الكشف عن أثر خلل التركيبة السكانية على التنمية بمحافظات الكويت، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما اعتمدت في جمع البيانات على استمارة الاستبيان، حيث تم تصميم استمارة تحتوي على مجموعة من الأسئلة الخاصة بتحقيق أهداف البحث، تم توزيعها على عينة عشوائية مكونة من (٣٠٠) مفردة من المحافظات الست بدولة الكويت تم تقسيمهم بين المحافظات بواقع (٥٠) مفردة من كل محافظة، أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن غالبية المبحوثين أشاروا بأن تأثير ظاهرة خلل التركيبة السكانية على المجتمع الكويتي قوي جداً، وأن أهم العوامل المؤثرة في التركيبة السكانية بالكويت هي اشتغال العمالة الكويتية بالقطاع الحكومي، يلي ذلك في الترتيب الثاني من رءوا خلل التوزيع النسبي للسكان حسب الجنسية، وفي الترتيب الثالث انخفاض معدلات المشاركة الوطنية في قوة العمل، وكشفت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن أهم الآثار الاقتصادية المترتبة على خلل التركيبة السكانية في الكويت على التنمية من وجهة نظر المبحوثين هي زيادة معدلات تكلفة

## أثر خلل التركيبة السكانية على التنمية بمحافظات الكويت

الدعم المادي لقطاعات الدولة، وأن أهم الآثار الاجتماعية المترتبة على خلل التركيبة السكانية في الكويت على التنمية هي التأثير على الهوية الوطنية وتهشم البنية الاجتماعية، وأن أهم الآثار الثقافية المترتبة على خلل التركيبة السكانية في الكويت على التنمية من وجهة نظر أفراد العينة يتمثل في خلل في التماسك الأسري، وأن أهم الآثار البيئية المترتبة على خلل التركيبة السكانية في الكويت على التنمية من وجهة نظر المبحوثين هي زيادة نسبة الكثافة السكانية والضغط على مساحة الأرض، وأن غالبية أفراد العينة يرون أن الحد من الخلل في التركيبة السكانية بالكويت يتم عن طريق معالجة كافة الآثار السلبية لتلك الظاهرة سواء آثار اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية وغيرها، وفي النهاية قدمت الدراسة رؤية مستقبلية للحد من خلل التركيبة السكانية في الكويت على التنمية.

**الكلمات المفتاحية:** السكان، التركيبة السكانية، التنمية، العمالة الوافدة.

## **The Impact of Population Composition Disruption on Development in Kuwait's Governorates:**

### **A Field Study**

**Mohammed M. Alajmi**

College of Basic Education, Public Authority for Applied  
Education and Training (PAAET).

Email: mmm.alajmi4@paaet.edu.kw

#### **ABSTRACT:**

This study aimed to investigate the impact of population composition disruption on development in Kuwait's governorates. To meet such an end, the study used the descriptive-analytical method and made use of a questionnaire to collect data. The questionnaire included a set of questions that help achieve the research objectives and was completed randomly by a sample of 300 individuals from the six governorates of Kuwait, with 50 individuals from each governorate. The results of the field study revealed that the majority of respondents indicated that the impact of the population composition disruption on Kuwaiti society is very strong. The most important factors affecting population composition in Kuwait were identified as Kuwaiti employment in the public sector, followed by the skewed distribution of the population by nationality, and in third place was the low rate of national participation in the workforce. The study results also revealed that the most significant economic effects of population composition disruption on development in Kuwait, according to the respondents, are the increase of the cost of financial support for government sectors. The most significant social effects were identified as having an impact on national identity

and the fragmentation of the social structure. The most significant cultural effects were identified as disruptions in familial cohesion. The most significant environmental effects were identified as an increase in population density and pressure on land space. Finally, the study presented a future vision for reducing population composition disruption in Kuwait to promote development.

**Keywords:** Population, Population Composition, Development, Kuwaiti Employment.

مقدمة:

إن وضع السكان في أية مجتمع لا يبقى ثابتاً، بل يشهد تغيراً مستمراً سواء في أعدادهم أو خصائصهم وسماتهم، مما ينعكس على مستوى الإنتاجية، ومن ثم النمو الاقتصادي بالسلب أو بالإيجاب (الشتوي، ٢٠١٤، ٢٨١). ومنذ عقود ماضية كان الخليج العربي عبارة عن مساحة واسعة من الصحراء، وقد اعتمد الاقتصاد في العديد من مدن الخليج على التجارة الإقليمية مع تركيز المدينة هيكلياً حول الموانئ التجارية، إن الخليج كما نعرفه اليوم والذي يتميز بأفاق مستقبلية ورفاهية لا مثيل لها هو نتيجة لخطط التنمية السريعة التي تم تمويلها من خلال الثروة النفطية ( Hamza, 2015, 82).

ومن الجدير بالذكر أن الوضع السكاني في المجتمع الكويتي يمر بظروف مختلفة، ولعل إحدى أبرز الإشكاليات الداخلية التي تواجهها الكويت في المرحلة الحالية هي الخلل في التركيبة السكانية، فالقضية السكانية لا ينظر إليها على أنها ارتفاع في الكثافة أو في عدد الأفراد على المساحة المقطونة، بل ينظر إليها على أنها - بتركيباتها المختلفة وأبعادها - قضية جوهرية في استقرار المجتمع (الكندي، ٢٠٠٦، ٨٢).

وقد بدأت الهجرة في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي المجاورة في النصف الثاني من القرن العشرين، واستمرت في الزيادة في القرن الحادي والعشرين، ومع اكتشاف النفط في الثلاثينات مرت الكويت بتحول اقتصادي كبير من صحراء قليلة السكان إلى مدينة مزدهرة، وسرعان ما أصبحت المنطقة جاهزة للتنمية. وكانت المشكلة الرئيسية هو الافتقار إلى السكان الأصليين العاملين بما يكفي لتلبية متطلبات المعدل المرتفع

## أثر خلل التركيبة السكانية على التنمية بمحافظات الكويت

للتنمية الاقتصادية (37, 2001, Andrzej Kapiszewski). ولتلبية هذه الحاجة، اتجهت الكويت وغيرها من دول الخليج العربي إلى البلدان الغنية بالعمالة في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا والدول العربية الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (236, 2015, Stanley John).

ولقد غيرت هجرة العمالة التركيبية السكانية العرقية للدولة، ويشكل الآسيويون غير العرب أعلى نسبة من العمالة الوافدة في الكويت يليهم العرب من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (19, 2009, ILO). وقد زادت تدفقات المهاجرين إلى منطقة الخليج وخاصة الكويت بعد عام ٢٠٠٣، مما أدى إلى وجود استثمارات كبيرة في مختلف المشروعات وزيادة الحاجة إلى عمال على جميع مستويات المهارة، حيث أدت الفروق في الأجور بين البلدان المرسله والمستقبلة والرواتب الأعلى المُعفاة من الضرائب الممنوحة للمهنيين إلى هجرة المواطنين (155, 2018m, Shah, Fargues).

وعلى الرغم من المحاولات الجادة للمواءمة بين الطموحات التنموية والتوسع العمراني ومحدودية المورد البشري الوطني كماً وكيفاً، فإن التطلعات التنموية والمدنية قد قادت المسيرة، وأحدثت تغيرات بارزة للعيان في ملامح الوضع السكاني كنتيجة لتغير مستويات الخصوبة وتحسن معدلات توقع الحياة، وارتفاع وتيرة الهجرة الدولية للكويت، ومن ثم ارتفاع معدلات النمو السكاني. وعليه فقد فرضت تلك التغيرات أوضاعاً وتحديات ديموغرافية لم تكن مألوفة، تطلبت تبني سياسات سكانية، تتعامل مع سرعة وتيرة النمو السكاني ومن ثم تجنب تأثيراته السلبية بقدر الإمكان (الرمضان، والمسلم، ٢٠١٤، ٢٠٠).



ومما لا شك فيه أن الخلل في التركيبة السكانية يشتمل على العديد من المؤشرات بعضها يتعلق بخصائص التركيب العمري مثل ارتفاع نسبة السكان من الشباب وبعضها يتعلق بنسبة النوع والمرتبطة باختلال نسبة الذكور للإناث أو العكس، وبعضها من حيث نسبة المواطنة بأن تزداد نسبة المهاجرين لمستوى قد يفقد الدولة هويتها، وبالتالي يؤثر في التوازن السكاني المعتدل. وقد أدى الخلل في التركيبة السكانية إلى آثار على كافة الأصعدة من ارتفاع معدلات البطالة بين السكان وخاصة فئة الشباب وارتفاع تحويلات العمالة الوافدة إضافة إلى الضغط على الخدمات والمرافق الحكومية. ولذا تهدف السياسة السكانية في الكويت إلى تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية بما يضمن أن يعيش سكان الكويت حياة كريمة وتحسين قدراتهم وتوسيع نطاق خياراتهم، وزيادة مستوى مشاركتهم في تنمية وتقديم المجتمع الكويتي.

### ١ - مشكلة الدراسة:

يعد السكان في أي دولة هم الهدف الأساسي للتنمية فيها، وتعاني دولة الكويت بصفة خاصة من ندرة العنصر البشري، مما أدى إلى اعتمادها على القوى البشرية الأجنبية وذلك لتحقيق برامجها التنموية، ولم يكن الاهتمام يركز على تبعات الاستمرار في الاعتماد على الوافدين لتلبية احتياجات سوق العمل على الوضع السكاني والأمن الوطني، إنما يركز الاهتمام على بناء أسس دولة حديثة من دون الالتفات إلى آثار وتبعات استمرار تدفق العمالة الأجنبية من منظور استراتيجي. وبمرور الوقت، عمدت الهجرات الوافدة إليها على زيادة كبيرة في معدلات النمو السكاني مما استوجب التعامل معها للحد من آثارها السلبية على التنمية، وأصبح

## أثر خلل التركيبة السكانية على التنمية بمحافظات الكويت

الوضع السكاني في الكويت يعاني من اختلال نتيجة ارتفاع نسبة العمالة الوافدة إلى المواطنين الكويتيين حيث وصلت عام ٢٠٢٢ ٧٠ % من غير الكويتيين مقابل ٣٠ % كويتيين. ولذا فإن التركيبة السكانية في الكويت تقف عقبة أمام التنمية والإصلاح، فبدلاً من أن تقوم الدولة بتخصيص الأموال لإقامة مشروعات البنية التحتية، تستخدم ميزانية الدولة لدفع نفقات العمالة الهامشية لا مردود فعلياً لاقتصاد البلد منها. وعلى ذلك كان من الضروري التوصل إلي حل لإصلاح هذا الخلل اليوم قبل غد والقيام بوضع الخطط وتحديد السياسات والآليات والإجراءات التي تساهم في حل ذلك الخلل، ومحاولة تقييم الآليات التي فشلت في علاجه.

وبناء على ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة الراهنة في محاولة إلقاء الضوء على أثر الخلل في التركيبة السكانية بالكويت على التنمية، وما إذا كان هناك سُبُل يمكن أن تسهم في الحد من هذا الخلل.

### ٢- أهمية الدراسة:

يقودنا العرض السابق للإشكاليات الأساسية إلى التأكيد على أهمية الدراسة الراهنة، انطلاقاً من الاهتمام المتزايد من قبل المسؤولين والمؤسسات الحكومية في الكويت بدراسة الخلل في التركيبة السكانية، حيث أصبحت منتشرة بصورة كبيرة علي الساحة في المجتمع الكويتي خلال السنوات الأخيرة وذلك نظراً للظروف الاقتصادية للكويت والتدهور الاقتصادي نتيجة تراجع سعر النفط.

كما تتمثل أهمية الدراسة في أن دراسة التغير السكاني بالكويت لا غنى عنه كركيزة أساسية للسياسات السكانية من ناحية وكلبنة أساسية في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الكويت من ناحية أخرى، وكذلك

تتضمن أهميتها دراسة التغيرات التي تحدث في حجم السكان بالمجتمع وتقديم صورة عن التركيبة السكانية وأثر الخلل فيها على التنمية في الكويت.

كما تأتي الأهمية في قلة الدراسات التي تناولت العلاقة بين متغير الخلل في التركيبة السكانية ومتغير التنمية، فنجد العديد من الدراسات قد تناولت كل متغير من هذه المتغيرات على حده أو ربطه بمتغيرات أخرى غير ما تسعى له هذه الدراسة بالإضافة إلى أن تطبيق هذه الدراسة سيتم على محافظات الكويت.

ووفقاً لأهمية الدراسة تتحدد أهدافها على النحو التالي: -

### ٣- أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف العام لهذه الدراسة في التعرف على أثر الخلل في التركيبة السكانية على التنمية في المجتمع الكويتي مع تقديم رؤية للحد من هذا الخلل، وينبثق من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية وهي كالاتي:

- التعرف على ملامح خلل التركيبة السكانية في المجتمع الكويتي.
- الكشف عن العوامل المؤثرة في التركيبة السكانية.
- إبراز الآثار المترتبة على الخلل في التركيبة السكانية على التنمية.
- وضع رؤية مستقبلية للحد من الخلل في التركيبة السكانية بالكويت.

### ٤- تساؤلات الدراسة:

من خلال الأهداف السابقة، انطلقت الدراسة من تساؤل رئيسي مؤداه: ما أثر الخلل في التركيبة السكانية على التنمية في المجتمع

## أثر خلل التركيبة السكانية على التنمية بمحافظات الكويت

الكويتي؟، ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- ما ملامح خلل التركيبة السكانية في المجتمع الكويتي؟
- ما العوامل المؤثرة في التركيبة السكانية بالكويت؟
- ما الآثار المترتبة على الخلل في التركيبة السكانية على التنمية؟
- ما الرؤية المقترحة للحد من الخلل في التركيبة السكانية بالكويت؟

### ٥- مفاهيم الدراسة:

#### أ- مفهوم التركيبة السكانية:

تعرف بأنها الخصائص الكمية للمجتمع والتي يمكن التعرف عليها من خلال التعدادات والمساحات وأهم هذه الخصائص هي التركيب النوعي والعمرى، التركيب الاقتصادي، التركيب حسب الحالة التعليمية، التركيب حسب الحالة الاجتماعية (بركاني، ٢٠١٨، ١٨٨).

وتعرف أيضاً بأنها مجموعة صفات وخصائص سكان المجتمع تكون متوازنة إذا كانت هذه الصفات والخصائص في صالح المجتمع، ويصيبها الخلل إذا حدث عكس ذلك خاصة إذا كانت هذه الصفات والخصائص تهدد استقرار المجتمع وتعوق تقدمه (الكواري، ٢٠٠٥، ٣٩).

وتتبنى الدراسة تعريف إجرائي مؤداه أن الخلل في التركيبة السكانية يعني الخلل الذي يحدث ليس في تركيب سكان الكويت بل هو الخلل الذي يحدث في بعض أبعاد تركيب السكان كالخلل في نسبة النوع والهرم السكاني، وعدم التوازن بين أعداد الوافدين والمواطنين، والتركيب الاقتصادي للسكان وغير ذلك، والتأثير الذي يتركه هذا الخلل لا يقتصر على الجانب

الاقتصادي فقط، لكنه ذو تأثير يتشعب في جوانب أخرى كالجانب الاجتماعي والأمني والثقافي.

### ب- مفهوم التنمية:

يعد مفهوم التنمية من المفاهيم التي شاعت كثيراً في كتابات العلوم الاجتماعية، وقد تعددت الآراء حول هذا المفهوم، وتعرف بأنها هي مجموعة من العمليات المخططة والموجهة تحدث تغييراً في المجتمع لتحسن ظروفه وظروف أفرادها، من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات، وهذا بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد (زايد، ٢٠١٩، ٥٢٨).

ويمكن تعريفها أيضاً بأنها عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأيدولوجية، وتعرف كذلك بأنها الشكل المعقد من الإجراءات أو العمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغير الثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته (السلموني، ٢٠٢٠، ١٩٧).

ويرى آخرون بأنها العملية التي يجتمع فيها أفراد المجتمع معاً لاتخاذ إجراءات جماعية وإيجاد حلول للمشكلات المشتركة ( Sapkota, (Tharu, 2015, 67).

ويرى فريقاً من الباحثين الغربيين وعلى رأسهم جان بيتريس Jan N.Pieterse أوضحوا أن التنمية تعني التغريب، حيث أشاروا حرفياً إلى أن التنمية " ظلت ولا زالت تعني تغريب العالم"، مشيرون بهذا المعنى إلى

## أثر خلل التركيبة السكانية على التنمية بمحافظات الكويت

أن التنمية الشاملة تعني جعل العالم بأسره يتبع أساليب الدول الغربية في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية من أجل تحقيق التقدم والرقي (Pieterse, 2001, 101).

كما تعرف بأنه عملية مجتمعية تراكمية تتم في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد بسبب تفاعل متبادل بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، والإنسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسية (كافي، ٢٠١٧، ١٦).

أما التعريف الإجرائي لمفهوم التنمية هي الجهود التي تتم في إطار مخطط وموجه والتي تحدث تغييراً في المجتمع وتقوم بالأساس على الاستغلال الرشيد للموارد المحلية من أجل تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع.

### الدراسات السابقة:

نعرض فيما يلي لمجموعة من الدراسات المرجعية المرتبطة بالدراسة، وسوف نقسم الدراسات إلى عربية وأجنبية، وتم ترتيبها من الأحدث إلى الأقدم وذلك على النحو التالي:

#### أ- الدراسات العربية:

١- دراسة (العنزي، ٢٠١٨) بعنوان: أثر العمالة الوافدة على قيمة العمل في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية مطبقة في مدينة الرياض

هدفت الدراسة إلى التعرف على الخصائص الديموغرافية للعمالة الوافدة في المجتمع السعودي، وكذلك التعرف على تأثير العمالة الوافدة على قيمة العمل في المجتمع السعودي. وقد اعتمدت هذه الدراسة على منهج

السمح الاجتماعي، كما اعتمدت على استخدام أداة الاستبيان، وطبقت الدراسة على عينة من طلاب الماجستير في كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تتألف من ٢٦٨ مفردة. وقد كشفت نتائج الدراسة أن أهم آثار العمالة الوافدة على قيمة العمل هي أن العمالة الوافدة تقلل من فرصة اكتساب مهارات حرفية، وجود العمالة الوافدة يزيد من الكسل والاتكالية عليهم.

## ٢- دراسة الدليمي والعلوي (٢٠١٧) بعنوان: هجرة العمالة الأجنبية إلى دول الخليج العربي: الأبعاد الاقتصادية والمخاطر.

سعت الدراسة إلى إبراز ملامح الخلل في التركيبة السكانية، والتعرف على أسباب الخلل والآثار المترتبة عليه، وذلك بالاعتماد على بيانات التعدادات السكانية والمسوحات الديموغرافية المتوفرة بالإضافة إلى قواعد البيانات السكانية الدولية. وقد جاءت أهم نتائج الدراسة فيما يلي: أن ملامح الخلل السكاني تتركز في ارتفاع نسب الوافدين بدرجة تجعل المواطنين أقلية في بلدانهم، مما أدى إلى ظهور بعض المشكلات ذات الصلة بالتغير السكاني. فمع وجود أعداد كبيرة من العمالة الوافدة، بدأت معدلات البطالة بين المواطنين تصل إلى مستويات مقلقة، وخاصة بين الشباب والنساء. ومن الناحية الديموغرافية، تظهر الدراسة تحسناً كبيراً في معدلات النمو السكاني، ومن المتوقع استمرار النمو السكاني في دول المجلس، مما سينتج عنه زيادة في عدد سكان دول المجلس.

٣- دراسة غنام (٢٠١٦) بعنوان: مؤشرات العنف الهيكلي في التركيبة السكانية لمجتمع الكويت المعاصر.

هدفت الدراسة إلى تحديد مؤشرات العنف الهيكلي / البنيوي في التركيبة السكانية لمجتمع الكويت المعاصر وقياس اتجاهات أفراده نحو تلك المؤشرات، وكذلك رصد المؤشرات الأكثر تأثيراً وخطورة بالنسبة إلى أفراد المجتمع الكويتي، والكشف عن المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة وعلاقتها الارتباطية بمتغيرات الدراسة الاجتماعية، وأيضاً اقتراح بعض الرؤى للتعامل مع مشكلة الدراسة كمحاولة للتفكير في بعض الحلول الممكنة بالإضافة إلى تقديم صورة استشرافية لمستقبل التركيبة السكانية لمجتمع الكويت. وقد اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت الدراسة أداة الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وقد تم اختيار عينة غير عشوائية تتألف من ٦٧٦ مفردة (من الجنسين) شملت جميع محافظات الكويت الست، وطبقت على موظفي المؤسسات التعليمية من معلمين وإداريين، وكذلك على طلبة جامعة الكويت. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تصدر المؤشرات الاجتماعية للعنف الهيكلي، وقد جاءت في الترتيب الأول بين المؤشرات الستة للدراسة (سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وصحية وأمنية) من حيث قوة ودرجة اتجاهات أفراد العينة نحوها، كما بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في اتجاهاتهم نحو جميع مؤشرات الدراسة.



٤- دراسة المحيمد (٢٠١٦) بعنوان: أثر تحويلات العمالة الوافدة في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية.

سعت الدراسة إلى دراسة أثر تحويلات العمالة الوافدة في نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ - ٢٠١٤ عبر قناتي الناتج المحلي للقطاع الخاص وإجمالي الصادرات. واستخدمت الدراسة منهجية التكامل المشترك في إطار نموذج المتباطئات الموزعة، ونموذج تصحيح الخطأ. وأظهرت نتائج الدراسة في الأجل الطويل وجود علاقة سالبة بين نمو الناتج المحلي وتحويلات العمالة الوافدة، بينما كانت موجبة لمتغيرات الصادرات: ناتج القطاع الخاص، ومؤشر المستوى العام للأسعار، كما أشارت النتائج ضرورة إيجاد آليات مناسبة لحد من تدفق تحويلات العمالة الوافدة إلى الخارج، وتوجيهها إلى داخل الاقتصاد، من خلال تحفيز الاستثمار وخلق قنوات له.

٥- دراسة البقلي (٢٠١٦) بعنوان: التركيبة السكانية وآثارها في التنمية المستدامة ببلدان مجلس التعاون الخليجي: دراسة حالة دولة الكويت.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير الخلل في التركيبة السكانية في التنمية المستدامة من خلال عرض بعض الآثار السلبية في الجوانب الديموغرافية وفي البيئة الحضرية وفي بعض الجوانب البيئية، كما هدفت أيضاً إلى دراسة تطور الخلل في التركيبة السكانية والعوامل المؤثرة فيها. اعتمدت الدراسة على عدد من مصادر البيانات بدولة الكويت، وموقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على الإنترنت، وبنك معلومات البنك الدولي على الإنترنت. وقد خلصت الدراسة إلى أن أهم أسباب ومظاهر الخلل في التركيبة السكانية في الكويت هي ارتفاع معدل

## أثر خلل التركيبة السكانية على التنمية بمحافظات الكويت

الإعالة بين السكان الكويتيين، وانخفاض معدلات المشاركة في قوة العمل، وبالتالي انخفاض نسبة العمالة الوطنية إلى إجمالي العمالة بالدولة، كما أوضحت النتائج أن الخلل في التركيبة السكانية أفرز ظاهرة البطالة المقنعة والاختيارية في بعض الحالات بين قوة العمل الكويتية بسبب سيادة قيم الاتكالية وعدم الاكتراث بالإنتاجية.

### ب- الدراسات الأجنبية:

١- دراسة (Miguel Sánchez-Romero, 2018) بعنوان: مساهمة الديموغرافيا في النمو الاقتصادي.

سعت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير التحول الديموغرافي على نمو نصيب الفرد من الدخل خلال الفترة ما بين عامي ١٨٥٠ و ٢٠٠٠، وتركز هذه الدراسة على تحليل ذلك في دولة أسبانيا، التي تمثل أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاديين وعلماء الديموغرافيا والمؤرخين بسبب توافر البيانات التاريخية وأوجه التشابه بينها وبين اقتصادات النمرور الآسيوية في منطقة شرق آسيا خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى ارتفاع متوسط طول عمر الفرد وانخفاض الخصوبة وهما يمثلان نحو ١٧٪ من الزيادة في نمو نصيب الفرد من الدخل من عام ١٨٥٠ إلى ٢٠٠٠. ويشير تحليل المكون الديموغرافي أن انخفاض الخصوبة يفسر نسبة ١٤.٥٪ من النمو الاقتصادي، بينما يفسر ارتفاع طول العمر نسبة ٦.٤٪ منه. وقد اهتمت الدراسة بمساهمة التحول الديموغرافي من حيث مكون التحول (التركيبة السكانية) ومكون الإنتاجية (التغيرات في عرض العمالة وتراكم رأس المال). وتشير النتائج إلى أن مكون التحول يمثل ٥٠٪ من إجمالي نمو نصيب الفرد من الدخل من عام ١٨٥٠ إلى عام ٢٠٠٠،

وخلصت الدراسة إلى أن حوالي ١٧٪ من الزيادة الملحوظة في نمو نصيب الفرد من الدخل من عام ١٨٥٠ إلى ٢٠٠٠ قد حدثت نتيجة للتحويل الديموغرافي، وعلاوة إلى ذلك يتم تفسير حوالي ٥٠٪ من المساهمة الديموغرافية من خلال الزيادة في متوسط الإنتاجية لكل عامل (مكون الإنتاجية)، والتي تنشأ كنتيجة للتغيير في الهيكل العمري للسكان وارتفاع معدل ادخار الأسر، ويتم تفسير نسبة الـ ٥٠٪ المتبقية من خلال ارتفاع معدل نمو العمال بالنسبة إلى إجمالي عدد السكان (مكون التحول).

٢- دراسة (Jamiko Vandez Deleveaux, 2018) بعنوان: التغيير الديموغرافي في جزر البهاما: دور الهجرة الدولية.

سعت الدراسة إلى الكشف عن تأثير التغييرات الديموغرافية الناتجة عن الهجرة الدولية على التنمية في جزر البهاما، وقد طرحت الدراسة تساؤلات تمثلت في: ما المكاسب والخسائر التي ستعود على جزر البهاما اقتصاديًا وديموغرافيًا واجتماعيًا جراء عملية الهجرة مع الأخذ في الاعتبار أنها تتكيف مع اكتساب وخسارة رأس المال البشري؟، وما هو الوضع الديموغرافي الحالي لجزر البهاما وما هو تأثير الهجرة الدولية عليه؟، وهل توجد هناك أوجه تكامل ديموغرافي واجتماعي واقتصادي ما بين المهاجرين والسكان المحليين في عملية الهجرة إلى جزر البهاما؟، وكيف ينظر الرعايا الأجانب إلى مساهماتهم الديموغرافية والاجتماعية في تنمية جزر البهاما؟ وقد تم إجراء (٤٠) مقابلة متعمقة وملاحظة ميدانية في "نيوبروفيدنس" وذلك على مدار عام ٢٠١٨، وتم استخدام طريقة عينات "كرة الثلج" كأساس لتوظيف المشاركين، وقد بينت نتائج الدراسة إلى أن العمال الأجانب يتلقون معاملة تفضيلية في سوق العمل مقارنة بمواطني جزر

## أثر خلل التركيبة السكانية على التنمية بمحافظات الكويت

البهاما ذوي المؤهلات المماثلة، كما أشارت النتائج أن تأثير الهجرة الدولية لا يمكن إنكاره على جزر البهاما حيث تؤثر هجرة المواطنين ذوي المهارات العليا وأبرزهم النساء فراغاً في المجتمع من المهارات والمعرفة والابتكار، على الرغم من أن جزر البهاما تكبدت خسائر بسبب الهجرة الدولية، إلا أنها تشهد أيضاً مكاسب من مساهمات المهاجرين من خلال النمو السكاني والاستثمارات الاقتصادية والعمل، كما أشارت النتائج أن جزر البهاما تشهد تحولاً ديموغرافياً مرتبطاً بالهجرة الدولية، وأن معدل النمو السكاني بها آخذ في الانخفاض بسبب انخفاض الخصوبة والهجرة الخارجية.

٣- دراسة (Atif Alijaffri et al, 2016) بعنوان: أثر خلل التركيبة السكانية على التضخم في باكستان، ٢٠١٦.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر خلل التركيبة السكانية على التضخم الذي حدث في باكستان في الفترة من عام ١٩٨٨ إلى عام ٢٠١٤. وقد أجريت الدراسة بصورة تجريبية، وقامت الدراسة بتطوير نموذجين منفصلين لاثنتين من مؤشرات التغيير الديموغرافي (معدل النمو السكاني والسكان العاملين في منتصف العمر) حيث طبقت الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي، وقد استخدمت الدراسة النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي والتغيرات في شروط التجارة ونمو المعروض كمتغيرات تحكم في كلا النموذجين، وقد كشفت نتائج الدراسة أن لمعدل النمو السكاني والسكان العاملين في منتصف العمر تأثير إيجابي وآخر سلبي على التضخم في باكستان على التوالي، حيث تدعم اختبارات التشخيص القياسية صحة النتائج، وتم التأكد من أن النتائج تتفق مع الأدلة التجريبية الحديثة للبلدان الأخرى، كما أوضحت النتائج إلى أنه بجانب

عوامل الاقتصاد الكلي التقليدية، فإن العوامل الديموغرافية تعد أيضاً بمثابة محددات هامة للتضخم في باكستان، وبالتالي يجب على صانعي السياسة أيضاً النظر في العوامل الديموغرافية لكي يتم تصميم سياسات فعالة تهدف إلى السيطرة على التضخم في باكستان.

### التعليق على الدراسات السابقة:

يتبين من العرض السابق تنوع الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع التركيبة السكانية سواء بواقعه أو علاقته ببعض المتغيرات أو دراسة، كدراسة أثر التركيبة السكانية في النمو الاقتصادي أو أثرها في التضخم ونحو ذلك، كما يلاحظ تنوع البيئات التي تناولتها هذه الدراسات، ويلاحظ كذلك أن أغلب هذه الدراسات استخدمت المنهج الوصفي، واعتمدت على الاستبانة في جمع البيانات، وتأتي هذه الدراسة منققة مع الدراسات السابقة في تناول موضوع التركيبة السكانية بوجه عام، وتتفق كذلك معها في استخدام المنهج الوصفي وفي الاعتماد على الاستبانة في جمع البيانات، ولكن تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تركيزها على الخلل في التركيبة السكانية تحديداً وفي أثر هذا الخلل على التنمية، إضافة لاختلاف هذه الدراسة في مجتمعها وفي عينتها، واستفادت الدراسة من الدراسات السابقة في عرض بعض المفاهيم النظرية بجانب الاستفادة منها في بناء وتصميم الأداة وفي تفسير ومناقشة النتائج.

### النظرية الموجهة للدراسة:

لقد انطلقت الدراسة الزاهنة من نظرية الطرد والجذب - Pull Push Theory كاتجاه نظري للدراسة، حيث غيرت العولمة الطريقة التي يرى بها كثير من الناس العالم، ومع زيادة وعي الناس بمستويات المعيشة

## أثر خلل التركيبة السكانية على التنمية بمحافظات الكويت

وأنماط الحياة في بعض من أجزاء العالم على سبيل المثال من خلال التليفزيون أو القصص وأحياناً الثروة للمغتربين العائدين، وازداد فهمهم لفقرهم "النسبي" وتغيرت توقعاتهم، هذا يحفز الناس على الهجرة لكسب مزيد من الدخل (Newman, 2008, 26).

وتعد هذه النظرية من أقدم النماذج المفسرة لظاهرة الهجرة بشكل عام، وقد احتل هذا النموذج لفترة طويلة مكانة بارزة في تفسير ظاهرة الهجرة، وضع فكرتها العالم "رافنشتاين" E.Ravenstein عام ١٩٨٩، فقد قام بتحليل بيانات الهجرة في إنجلترا وويلز (القصير، ١٩٩٢، ٤٣). ثم تعرض هذا النموذج لإضافات من قبل "إيفرت لي" و "بوج"، ويتكون هذا النموذج عند "بوج" D.Bouge من شقين هما الطرد والجذب (النعيم، ٢٠١٤، ١٦٧)، وقد حدد الأسباب الأساسية للهجرة في عاملين هما الاتصال، وتعدد العلاقات القائمة بين البلدان المرسل والمستقبل للمهاجرين، وقد اعتبر بوج أن سمتي الطرد والجذب الذين تتميز بهما البلدان الأصلية للمهاجرين أو البلدان التي يهاجر إليها الأفراد متغيرات تساعد في اختيار جماعات معينة لكي تهاجر من مكان إلى آخر ( Marc Hooghe , et al, 2008, 478 , 480).

وتكمن دوافع الهجرة سواء المشروعة وغير المشروعة في الظروف الاجتماعية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية غير المستقرة في البلدان أو المنشأ، وتتمثل عوامل الطرد في النمو السكاني السريع، وارتفاع معدلات البطالة، والفقر المدقع، والصراعات الداخلية التي تؤدي إلى الاضطرابات، وانتشار العنف، والأنظمة السياسية غير المستقرة أو القمعية، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (Misery, 2009, 12). أما عوامل الجذب هي

الزيادة المطردة في العمل في بعض القطاعات والمهن، فأسواق العمل تستورد مهاجرين في ظل عدم قدرة العرض فيها على تلبية الطلب على نوعية معينة من العمال، وكذلك تحسين الدخل للمهاجرين. . الخ (Parkins, 2010, 12).

وقد تأخذ الهجرة طابعاً شبه دائم في بعض الدول متى ما استمرت الحاجة للعمالة الوافدة، مما يؤدي إلى استقرا العمال الوافدين لفترات طويلة في بلد المهجر مع بقاء الشعور بالعودة لبلد الأصل (الخصيري، ٢٠٠٩، ٥٦).

### ملاح خلل التركيبة السكانية في دولة الكويت:

إن من أهم الظواهر السكانية التي يعاني منها العالم النامي زيادة معدلات النمو السكاني بصورة سريعة وبشكل مرتفع، ولم تسلم الدول النفطية ومنها الكويت من هذه الظاهرة، لكن برز اختلاف نوعي في الظاهرة بين الدول النامية الفقيرة وتلك الغنية منها، حيث تعاني المجموعة الأولى بصورة مباشرة من ارتفاع معدلات الخصوبة من جهة وارتفاع معدلات الوفيات وخاصة في السنوات الأولى من الحياة، وجاء هذا الوضع نتيجة تدني المستوى المعيشي بصورة عامة بسبب انخفاض مستوى الحياة الاجتماعية.

على النقيض من ذلك تحظى دول العالم النفطية (الغنية) بما فيها الكويت بمستوى اقتصادي - اجتماعي يضاهاي أحياناً ما هو قائم بالدول المتقدمة، كما تحظى هذه الدول بمستوى اقتصادي عال إذا ما استخدمت المعايير الاقتصادية المختلفة (الناتج القومي أو الناتج المحلي)، ونتيجة لظروف الرخاء الاقتصادي فقد ارتفعت معدلات الزيادة الطبيعية بين السكان المحليين بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة من جهة وانخفاض معدلات الوفاة

## أثر خلل التركيبة السكانية على التنمية بمحافظات الكويت

بين جميع الأعمار من جهة أخرى. كما أن معدل النمو السكاني قد تأثر بصورة مباشرة من ارتفاع معدلات الهجرة بسبب حاجة تلك الدول لعمالة لم تستطع تلبيتها محلياً لإنجاز برامجها التنموية الاقتصادية والاجتماعية (رمضان، ١٩٩٢، ٧١).

وتؤكد حقيقة استمرار وتفاقم ما يسمى الخلل في التركيبة السكانية بدول مجلس التعاون لأكثر من ثلاثة عقود من الزمن رغم حلول وتوصيات معالجته على أنها مشكلة غير قابلة للحل، أو أن تلك الحلول والتوصيات لم تنفذ، أو غير قابلة للتنفيذ في الواقع العملي، أو أن هذا الخلل في التركيبة السكانية هو ضرورة لاستمرار وتيرة التنمية بدول مجلس التعاون، على الرغم من تأثيراتها السلبية الاجتماعية والاقتصادية (الكواري، ١٩٩٤، ١٩).

ومما لا شك فيه أن العمالة الوافدة في الكويت يساهمون بدور مهم للغاية، حيث أنهم يشتركون في كل الصناعات والقطاعات الخدمية والصناعية بالإضافة إلى القطاع الطبي والعلمي والتدريسي وأيضاً قطاع النفط بالإضافة إلى القطاع العلمي والتدريسي والطبي، حيث تساهم العمالة الوافدة في الكويت بالجزء الأكبر في الإنتاج والتنمية. ويبلغ عدد السكان في الكويت يناير عام ٢٠٢٢ نحو ٤٢١٦٩٠٠ مليون نسمة، حيث بلغت نسبة الكويتيين نحو ١.٣٦٥.١٧١ مليون نسمة، والغير كويتيين نحو ٣.٠٩٩.٣٥٠ مليون نسمة، وطبقاً لآخر إحصائية في عام ٢٠٢٢ بلغت نسبة الكويتيين ٣٠٪ والغير كويتيين حوالي ٧٠٪ (الإدارة المركزية للإحصاء، ٢٠٢٢)، ويوضح الجدول التالي تطور أعداد السكان في الكويت من عام ٢٠١٧ - ٢٠٢٢:



جدول (١) تطور أعداد السكان في الكويت من عام ٢٠١٧ - ٢٠٢٢

السنة	كويتيون	غير كويتيون	الجملة
يناير ٢٠١٧	١.٢٧٠.٢٠١	٢.٨١٢.٥٠٣	٤.٠٨٢.٧٠٤
يناير ٢٠١٨	١.٣٠٣.٢٤٦	٢.٩٢٣.٦٧٤	٤.٢٢٦.٩٢٠
يناير ٢٠١٩	١.٣٣٥.٧١٢	٣.٠٨٤.٣٩٨	٤.٤٢٠.١١٠
يناير ٢٠٢٠	١.٣٦٥.١٧١	٣.٠٩٩.٣٥٠	٤.٤٦٤.٥٢١
نوفمبر ٢٠٢٠	١.٤٣٢.٠٤٥	٣.٣٤٤.٣٦٢	٤.٧٧٦.٤٠٧
يناير ٢٠٢١	١.٣٩١.٩٥٧	٢.٩٤٤.٥٥	٤.٣٣٦.٠١٢
يناير ٢٠٢٢	١.٤٢٠.٨٣٦	٢.٧٩٦.٤٦	٤٢١٦٩٠٠

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على موقع الإدارة المركزية للإحصاء بالكويت.

[www.csb.gov.kw](http://www.csb.gov.kw)

ومنذ تدفق النفط وتصديره في بلدان مجلس التعاون الخليجي، زادت الهجرة إليها وتتعدد مصادرها مبتعدة عن المنطقة جغرافياً وثقافياً وبالتالي تمثل تهديداً للهوية العربية والإسلامية لتلك الدول. ونظراً لكون الهجرة هي في الأساس هجرة أيدي عاملة حيث ارتفعت نسبة العمالة الوافدة من ٦٥.٥% عام ٢٠٠٠ إلى ٦٦% في عام ٢٠٠٥ إلى ٦٢.٥% عام ٢٠٠٨، وجاءت النسبة إلى حوالي ٧٠% عام ٢٠١١، وفي عام ٢٠١٩ أصبحوا يمثلون نحو ٧٠.٢% أي ما يعادل ٣.٣ مليون شخص، ويمثلون بالترتيب

## أثر خلل التركيبة السكانية على التنمية بمحافظات الكويت

الجنسيات الآتية (الهند، مصر، بنغلاديش، الفلبين، سوريا، جنسيات أخرى) (<https://www.gcc-sg.org/en-us/Pages/default.aspx>).

ومن الجدير بالذكر أن الوضع السكاني والتركيبة الديموغرافية في دول مجلس التعاون الخليجي الست - بشكل عام - وبخاصة في الكويت، وذلك لكون مواطني هذه الدول أصبحوا أقليات سكانية في بلادهم (عددياً)، بعد أن طفت الأعداد الكبيرة للوافدين من العمالة الآسيوية خاصة على التركيبة السكانية. وما يميز دول مجلس التعاون الخليجي هو اختلال توازن القوى العاملة بدرجة كبيرة من الناحية الديموغرافية لصالح الأجانب على حساب المحليين، كما يفوق عدد العاملين غير المحليين عدد المحليين أنفسهم وبفارق كبير في معظم دول المجلس وفي العديد من القطاعات (مركز الدراسات الدولية والإقليمية، ٢٠١١).

إن الاستمرارية في خلل التركيبة السكانية الخليجية دليل على عدم خضوع مجتمع الوافدين إلى القانون الاقتصادي، من خلال قاعدة العرض والطلب على العمالة لتلبية احتياجات سوق العمل (الكواري، ٢٠٠٥، ٢٣)، فالتكلفة المجتمعية لم تكن محددة لتدفق العمالة الوافدة أو ذات تأثير عليها، فاحتياجات العمالة الوافدة، والاعتبارات التي حكمت تدفقها، تحددت في معزل عن اعتبارات أي تقويم موضوعي لمستوى التكلفة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي يتحملها المجتمع من جراء استمرار تزايد حاجته للعمالة الوافدة بالحجم والتركيبة الراهنين (غنام، ٢٠١٦، ٤٣).

ولذا يمكن القول أن الخلل في التركيبة السكانية في الكويت كان نتاجاً طبيعياً أو ضرورياً لبناء اقتصاد حديث والنجاح في تحقيق الطموح التنموي في الدولة من خلال توظيف المواد البترولية في بناء الاقتصاد

وبناء مجتمع الرفاه الاجتماعي والاقتصادي. وعلى العكس من ذلك، فإن هذا الخلل قد نتج عنه العديد من الآثار السلبية على سبيل المثال التغيير في الهوية العربية والإسلامية لصالح دول السكان الوافدين بالإضافة إلى وجود الظواهر الاجتماعية والقضايا الاقتصادية والأمنية غير المقبولة.

### العوامل المؤثرة في التركيبة السكانية في الكويت:

يعد التوازن في التركيبة السكانية في أي دولة أحد متطلبات التنمية وهو يأخذ أبعاداً مختلفة منها التوازن في النوع والهيم السكاني والجنسية، وتواجه دولة الكويت تحدياً في قلة نسبة المواطنين والتنوع الكبير في جنسيات السكان وكذلك ارتفاع نسبة العمال الوافدين وذلك للحصول على فرص العمل، ويساهم هذا الخلل في إعاقة تحقيق التنمية في المجتمع، ومن أهم العوامل المؤثرة في التركيبة السكانية هي:

#### ١- الخلل في نسبة النوع والهيم السكاني:

وعلى الرغم من أن كلا من الذكور والإناث يؤدون دوراً متكاملًا في المجتمع، فإن دراسة نسبة النوع تشكل اهتماماً كبيراً لدى الباحثين، ونسبة النوع Sex Ratio هي أهم مقياس لإيضاح التوازن أو الخلل بين النوعين داخل المجتمع (العيسوي، ٢٠٠١، ٣٣٢)، وتعرف نسبة النوع بأنها عدد الذكور لكل مائة من الإناث، وإذا ما زاد العدد عن (١٠٠) يعني ذلك زيادة في أعداد الذكور والعكس صحيح (Siegel, Swanson, 2004, 130).

ونسبة النوع تعد معياراً لفهم الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة، ولها دور مؤثر في عدة عناصر ديموغرافية مثل: نمو السكان، ومعدلات الزواج، وتفسر نمط العمالة والاستهلاك واحتياجات المجتمع، كما

## أثر خلل التركيبة السكانية على التنمية بمحافظة الكويت

أنها تعكس التغيرات في أنماط المواليد والوفيات وتدفق تيارات الهجرة من وإلى المكان (العيسوي، ٢٠١٣، ١١٣).

ونظراً إلى النسب المطلقة للذكور مقابل الإناث من السكان خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ يتضح أن متوسط نسبة الذكور من إجمالي السكان لتلك الفترة بلغت ٦٢٪، مقارنة بمتوسط نسبة ٣٨٪ للإناث، وبناء عليه يمكن القول أن إجمالي سكان الكويت يغلب عليه الطابع الذكوري وبنسبة كبيرة ملحوظة، حيث يشكلون حوالي ثلثي إجمالي السكان. وعلى الرغم من ذلك، تؤكد البيانات أن نسبة الذكور مقابل الإناث من السكان خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ تتفاوت بشكل ملفت للنظر عند مقارنة تلك النسب بين الكويتيين والوافدين.

وتوضح البيانات أيضاً أن معدل النوع في الكويت خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ يختلف بين الكويتيين والوافدين، فبالنسبة للكويتيين يتضح أن نسبة الإناث تزيد عن الذكور بنسبة قليلة جداً (ففي عام ٢٠١٩ وصلت نسبة الذكور ٤٩.٦٪ والإناث ٥٠.٤٪، في حين كانت النسبة عام ٢٠١٨ حوالي ٤٩.٧٪ للذكور مقابل ٥٠.٣٪ للإناث)، أما بالنسبة للسكان غير الكويتيين، فنجد أن نسبة الذكور أعلى من الإناث بنسبة كبيرة (ففي عام ٢٠١٩ وصلت نسبة الذكور ٦٦.٦٪ والإناث ٣٣.٤٪، في حين كانت النسبة عام ٢٠١٨ حوالي ٦٧.٢٪ للذكور مقابل ٣٢.٨٪ للإناث) أما في عام ٢٠٢٠ بالنسبة للسكان الكويتيين ( وصلت نسبة الذكور ٤٩.١٪ والإناث ٥١.١٪) أما بالنسبة للسكان غير الكويتيين (وصلت نسبة الذكور ٦٨.٨٪ والإناث ٣١.٢٪) في حين كانت النسبة في عام ٢٠٢١ بالنسبة للسكان الكويتيين (٤٨.٥٪ للذكور مقابل ٥١.٥٪ للإناث)، وبالنسبة لغير

الكويتيين بلغت (٣٢٪ للإناث مقابل ٦٨٪ للذكور) أما في عام ٢٠٢٢ فقد بلغت النسبة بالنسبة للكويتيين (٤٩٪ للذكور مقابل ٥١٪ للإناث)، وبالنسبة لغير الكويتيين بلغت (٣١.٤٪ للإناث مقابل ٦٨.٦٪ للذكور) (الإدارة المركزية للإحصاء، ٢٠٢٢)، وهو ما يتضح من خلال الجدول الآتي:

جدول (٢)

معدل النوع بالنسبة للسكان بالكويت الكويتيين وغير الكويتيين من عام

٢٠١٨ - ٢٠٢٢

السنة	الكويتيون			غير الكويتيون			الجملة	
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث
٢٠١٨	٦٦٨.٤٧٥	٧١٦.٦٣٨	١.٤٠٣.١١٣	٢.١٦٧.٤٠٩	٩٦٤.٧٥٧	٣.٢١٨.٥٢٥	٢.٧٣٦.٥٣١	١.٦٨٣.٥٧٩
٢٠١٩	٧٠٠.٧٤٢	٧٣١.٣٠٢	١.٤٣٢.٠٤٥	٢.٣٠٣.٥٤٩	١.٠٤٠.٨١٣	٣.٣٤٤.٣٦٢	٢.٧٤٣.٦١٧	١.٧٢٠.٩٠٤
٢٠٢٠	٧١٤.٩٣٦	٧٥٤.٠٣٤	١.٤٥٩.٩٧٠	٢.١٧٧.٧٣١	١.٠٣٣.٠١٢	٣.٢١٠.٧٤٣	٣.٠٠٤.٢٩١	١.٧٧٢.١١٦
٢٠٢١	٧٢٩.٦٣٨	٧٥٩.٠٧٨	١.٤٨٨.٧١٨	١.٩٤١.٦٢٨	٩٥٥.٣٧٣	٢.٨٩٧.٠٠١	٢.٦١٩.٤٤٧	١.٧١٦.٥٦٥
٢٠٢٢	٧٤٤.٤٤٦	٧٧٣.٠٦٥	١.٤٢٠.٨٣٦	٢.١٣٢.٤٩١	١.٠٨٦.٨٧٦	٣.٢١٩.٣٦٧	٢.٥٠٥.١٤٦	١.٧١١.٧٥٤

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على موقع الإدارة المركزية للإحصاء

بالكويت.

[www.csb.gov.kw](http://www.csb.gov.kw)

ويتبين مما سبق أن المجتمع السكاني في الكويت يعاني من خلل يتعلق بالتركيب النوعي نتيجة لارتفاع عدد الذكور مقارنة بعدد الإناث،

## أثر خلل التركيبة السكانية على التنمية بمحافظة الكويت

حيث يعتبر هذا الخلل نتيجة مباشرة للهجرة العالمية إلى دولة الكويت والتي يغلب عليها الرجال مقارنة بالنساء.

وبالنسبة للتركيب العمري للسكان فهو يعكس التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للسكان على امتداد فترة زمنية طويلة، ويعتمد شكل الهرم العمري للمجتمع السكاني وفق فئات عمرية مختلفة وهم (صغار السن ما دون ١٥ سنة، والبالغون ما بين ١٥ إلى ٦٤ سنة، والمسنون وهم من ٦٥ سنة فأكثر) (أبو عيانة، ١٩٩٦، ١٥٧)، تبعاً لتغير مستوى الإخصاب من ناحية، فإن زادت اتسم التركيب العمري باليفاعة كون صغار السن يشكلون نسبة كبيرة من السكان، ومن ناحية أخرى، يؤثر كل من انخفاض مستويات الوفاة وارتفاع مستويات الهجرة على طبيعة الهيكل العمري للسكان. وتبين البيانات الديموغرافية أن نسبة صغار السن ما دون سن ١٥ سنة بلغت ٣٧٪ من إجمالي السكان الكويتيين عام ٢٠١٢، وفي عام ٢٠١٨ بلغت ٣٤.٨٪، ثم انخفضت عام ٢٠١٩ لتصل نحو ٣٤.٤٪، أما بالنسبة لغير الكويتيين فقد بلغت النسبة عام ٢٠١٨ حوالي ١٤.٩٪، ثم انخفضت إلى نسبة ١٤.٧٪ عام ٢٠١٩.

أما بالنسبة للفئة العمرية ما بين ١٥ - ٦٤ سنة، والتي تؤثر على القطاع الاقتصادي وبالتالي على التنمية في المجتمع، تمثل نسبتهم حوالي ٦٠٪ في عام ٢٠١٨، وارتفعت في عام ٢٠١٩ لتصل إلى حوالي ٦١٪، أما بالنسبة لغير الكويتيين فتتركز النسبة العظمى في هذه الفئة العمرية حيث تصل نسبتهم إلى ٨٢٪ عام ٢٠١٨، و ٨١٪ عام ٢٠١٩. ويمكن اعتبار فئة كبار السن من (٦٥ عاماً) فأكثر متواضعة إلى حد ما حيث تصل نسبتهم إلى حوالي ٤.٣٪ عام ٢٠١٨، و ٤.٥٪ عام ٢٠١٩ من

العددي الحادي والثلاثون [يونيو ٢٠٢٣م]

إجمالي السكان الكويتيين، أما بالنسبة لغير الكويتيين فتصل نسبتهم إلى ٣٪ عام ٢٠١٨، و ٣.٥٪ عام ٢٠١٩ من إجمالي السكان غير الكويتيين.

ويوضح الجدول التالي تقدير أعداد السكان في دولة الكويت حسب

فئات العمر والجنسية خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩:

جدول (٣) تقدير أعداد السكان في دولة الكويت حسب فئات العمر والجنسية خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩

تقدير أعداد فئة صغار السن (من هم أقل من سنة إلى ١٤ عام)									
السنة	الكويتيون			غير الكويتيون			الجملة		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
٢٠١٨	٢٣٧.٢٧٤	٢٢٧.١١٧	٤٦٤.٣٩١	٢٦٩.٨١٤	١٨٩.٤١٥	٤٥٩.٢٢٩	٥٠٧.٠٨٨	٤١٦.٥٣٢	٩٢٣.٦٢٠
٢٠١٩	٢٣٩.٧٤٥	٢٢٩.٣٥٦	٤٦٩.١٠١	٢٦٢.١٩٠	١٩١.١٢٩	٤٥٣.٣١٩	٥٠١.٩٣٥	٤٢٠.٤٨٥	٩٢٢.٤٢٠
تقدير أعداد الفئة العمرية من (١٥ إلى ٦٤ عاماً)									
٢٠١٨	٤٠٠.٣٧٩	٤١٣.٥٦٩	٨١٣.٩٤٨	١٧٣.٣٢٦	٧٩٨.٦٨٣	٢٥٣.١٩٥	٢١٣.٦٤٦	١٢١.٢٥٢	٣٣٤.٥٨٩
٢٠١٩	٤١٠.٦٢٧	٤٢٣.٩١٧	٨٣٤.٥٤٤	١٧٢.٠٠٢	٨١٥.٩٧٦	٢٥٣.٧٩٧	٢١٣.٢٦٩	١٢٣.٩٨٣	٣٣٧.٢٥٢
تقدير أعداد الفئة العمرية من (٦٥ عاماً فأكثر)									
٢٠١٨	٢٥٢.٦٣	٣٢١.١٠	٥٧٣.٧٣	٧٠.٥٣٤	٢٢.٦٥٨	٩٣.٢١٩	٩٥.٧٩٧	٥٤.٧٦٨	١٥٠.٥٦٥
٢٠١٩	٢٧١.٠٧	٣٤٤.١٩	٦١٥.٢٦	٨١.٩٤٦	٢٦.١٠٧	١٠٨.٠٥٣	١٠٩.٠٥٣	٦٠.٥٢٦	١٦٩.٥٧٩

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على موقع الإدارة المركزية للإحصاء

بالكويت.

[www.csb.gov.kw](http://www.csb.gov.kw)

## أثر خلل التركيبة السكانية على التنمية بمحافظات الكويت

ونستنتج مما سبق إلى أنه من المتوقع انخفاض نسبة صغار السن بين الكويتيين في السنوات المقبلة نتيجة لانخفاض مستويات الخصوبة بينهم ما سيلقي بظلاله على هيكلهم العمري وبالتالي يؤدي إلى خلل في التركيبة السكانية، في حين ترتفع نسبة الفئات العمرية من (١٥-٦٤) بين الكويتيين، وترتفع هذه النسبة بالنسبة لغير الكويتيين، ويعتبر هذا الوضع منطقياً نتيجة للهجرة والبحث عن فرصة عمل في الكويت لتحقيق التنمية وسد العجز من الموارد البشرية الكويتية ومن الملاحظ أيضاً قلة نسبة الفئات العمرية ما دون ١٥ سنة بالنسبة لغير الكويتيين وذلك نتيجة للإجراءات والنظم التي تمنع استقدام أسر الوافدين واستقرارها في الكويت.

### ٢- التفاوت في توزيع السكان حسب الجنسية:

يعد التوزيع النسبي للسكان وفق الجنسية من أهم السمات الديموغرافية في الكويت دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بسبب اختلال التركيبة السكانية لصالح العمالة الوافدة مقارنة بالمواطنين. فمنذ عام تعداد عام ١٩٦٥، شكل الكويتيون أقلية في مجتمعهم، واتضحت ملامح سيطرة مكون السكان الوافدين على مجمل السكان (العيسوي، وآخرون، ١٩٩٢).

ومن الجدير بالذكر أن دول مجلس التعاون الخليجي هي من بين الدول العشرين التي يوجد فيها أعلى نسبة من العمالة الوافدة حتى عام ٢٠١٠، والتغيير الكبير الذي حدث في الهجرة إلى هذه الدول هو تناقص عدد المهاجرين في المنطقة العربية وتزايد أعداد العاملين من آسيا، بينما كان ثلثا المهاجرين في الماضي من الدول العربية. وفي عام ٢٠٠٥ كان نصف المهاجرين في العالم من الإناث بينما تشكل الإناث في دول مجلس



التعاون الخليجي أقل من الثلث (٢٩٪) من مجموع المهاجرين ( Levels, )  
2010, 17, 18).

وبالإضافة إلى أهمية التركيبة السكانية من منظور حجم المكونين (المواطنين، والوافدين) من جملة السكان، تبرز أهمية الكشف عن طبيعة مكون المجتمع الوافد، حيث أكدت الدراسات حقيقة اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي إلى الجنسيات الآسيوية بدلاً من الجنسيات العربية في تلبية احتياجاتها من العمالة، وذلك لأسباب عدة في مقدمتها انخفاض التكلفة المالية ويسر إدارتها (الشهابي، ٢٠١٤، ٦٧). وفي هذا السياق يمكننا القول أن الجنسيات الآسيوية غير العربية تمثل النسبة الأكبر (٦٤.٠٤٪) من جملة الوافدين، تليها الدول العربية بنسبة (٣٣.٢٥٪)، تليها الدول الأفريقية غير العربية بنسبة (١.٥٢٪) ثم جنسيات أخرى بنسبة (١.١٩٪) وذلك لعام ٢٠١٩ (الإدارة المركزية للإحصاء، نشرة إحصاءات الهجرة، ٢٠١٩، ٣٩ - ٤٠)، ويوضح الجدول التالي توزيع النسب للسكان غير الكويتيين خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩:

أثر خلل التركيبة السكانية على التنمية بمحافظات الكويت

جدول (٤) توزيع النسب للسكان غير الكويتيين خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩

النسبة	عدد الإقامات	الجنسية "مجموعات الدول"
عام ٢٠١٨		
٦٣.٩٥	١٨٤٩٠٥٠	دول آسيوية غير عربية
٣٢.٩٤	٩٥٢٢٦١	دول عربية
١.٨٦	٥٣٧٧٨	دول أفريقية غير عربية
١.٢٤	٣٦١٦٦	مجموعة جنسيات أخرى
عام ٢٠١٩		
٦٤.٠٤	١٩٢١٤٦٥	دول آسيوية غير عربية
٣٣.٢٥	٩٩٧٧٨٨	دول عربية
١.٥٢	٤٥٦٩٧	دول أفريقية غير عربية
١.١٩	٣٥٦٦٣	مجموعة جنسيات أخرى

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نشرة إحصاءات الهجرة ٢٠١٩،  
الإدارة المركزية للإحصاءات. <https://www.csb.gov.kw>

### ٣- التركيب الاقتصادي للسكان:

من أبرز السمات الأساسية للقوة العاملة بدولة الكويت ارتفاع نسبة الفئة العمرية الكويتية من (١٥-٦٤ عاماً) عام ٢٠١٩ حيث وصلت إلى ٦١٪ من إجمالي السكان العام ففي حين بلغت نسبة الذكور ٤٩.٢٪ كانت نسبة الإناث ٥٠.٨٪ من إجمالي السكان الكويتيين، أما بالنسبة لغير الكويتيين وصلت النسبة إلى ٨١٪ من إجمالي السكان لعام ٢٠١٩ وقد بلغت نسبة الذكور ٦٧.٨٪ والإناث ٣٢.٢٪ من إجمالي السكان غير الكويتيين (الإدارة المركزية للإحصاء، ٢٠٢٢). ولذا توجد هيمنة للعمالة الوافدة على تركيبة اليد العاملة، حيث أدى النمو المتزايد في الاقتصاد الريعي الكويتي إلى ظهور أعمال كثيرة ومتنوعة، ونظراً لاهتمام الدولة بتنشيط العمل وإنفاقها على الخدمات الاجتماعية المتعددة، فقد دعت الحاجة إلى طلب العمالة الخارجية لتغطي احتياجات العمل ومجالاته المختلفة (علي، ٢٠١٩، ١٦٨).

ومن الجدير بالذكر أن هناك بعض الأسباب التي تجعل معظم الكويتيين يفضلون العمل في القطاع العام، بمجرد تعيين الكويتي للعمل في القطاع العام يكون من الصعب للغاية (إن لم يكن من المستحيل) على صاحب العمل فصله من العمل، والسبب هو أن الحكومة تعتبر أنها تتحمل مسؤولية رئيسية عن توفير عمل مربح لأي كويتي يسعى للحصول عليها. كما أن للحكومة سياسة واضحة لاستبدال غير الكويتيين بالكويتيين وهو ما يسهل عمله بالقطاع العام أكثر من القطاع الخاص، والسبب الآخر هو تفضيل معظم الكويتيين القطاع العام وذلك لأن العمل بهذا القطاع يتم في فترة النهار، ومن ناحية أخرى بالإضافة أن وظائف القطاع العام تحمل مزايا

## أثر خلل التركيبة السكانية على التنمية بمحافظات الكويت

كبيرة عند التقاعد، ويمكن للكويتيين التقاعد من أي وظيفة حكومية بعد ١٥ أو ٢٠ عام من الخدمة وكسب رواتبهم بالكامل كدخل تقاعد ( Nasra,, 2008, 8). ويمكن تلخيص وضع سوق العمل في الكويت بما يلي (الرويتي، ٢٠٠٣، ٥٦٥، ٥٦٦):

- أ- ما زالت قوة العمل الوافدة تشكل غالبية قوة العمل في الكويت.
  - ب- ارتفاع الأهمية النسبية لقوة العمل غير العربية خاصة الآسيوية منها إلى إجمالي قوة العمل الوافدة.
  - ج- ما زال القطاع الحكومي يستحوذ على الغالبية العظمى من قوة العمل الكويتية.
  - د- في حين لم يطرأ تغير يذكر على أهمية بعض الأنشطة الاقتصادية، فقد ظل قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر جذباً لقوة العمل.
- بالإضافة إلى ما سبق فمن المعروف أن الاقتصاد الكويتي من أكثر الأنظمة الاقتصادية اعتماداً على النفط، فمنذ عام ١٩٣٣ شكل دخل الكويت من النفط ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي و ٩٤٪ من الصادرات الخارجية و ٦٧٪ من جملة إيرادات الميزانية نظراً لاعتماد الكويت على النفط بهذا الشكل مع احتمال انخفاض نصيب الفرد من الدخل، خاصة أن القوة العاملة الوطنية تعتمد على القطاع الحكومي كمصدر للدخل.

### ٤- المناخ:

ليس هناك من شك في أن المناخ يعد أحد العوامل الرئيسية ذات التأثير المباشر في توزيع السكان، ويعد المناخ القاسي الذي تتميز به الكويت أحد العوامل المؤثرة في توزيع سكان الكويت، بما تتميز به من حرارة مرتفعة خلال فصل الصيف والانتقال الفجائي إلى فصل شتاء بارد دون

وجود اعتدالين واضحين بينهما، هذا بالإضافة إلى سيادة بعض عناصر الطقس التي تضايق الإنسان في حياته كثيراً مثل العواصف الرملية والرطوبة العالية المقترنة بارتفاع في درجة الحرارة، والتي قد يصل أثرها إلى حد تعطيل الحياة في الدولة. ولعل نزوح السكان وسفرهم في فصل الصيف إلى الخارج بحثاً عن طقس أطف، إنما هو نتيجة مباشرة لذلك الطقس الصيفي الحار الذي لا يحتمل. وإذا كان الإنسان قد مكنته التكنولوجيا الحديثة من التغلب على حدة وتطرف المناخ باستخدام أجهزة تكييف الهواء، فإن الإنسان الكويتي قد فضل سكن المناطق الساحلية وبعد عن المناطق الداخلية نظراً لأثر البحر في تلطيف المناخ (إبراهيم، ١٩٨٥، ٧٩).

#### الآثار الناتجة عن الخلل في التركيبة السكانية في الكويت على التنمية:

لا أحد في الكويت ينكر أثر خلل التركيبة السكانية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية حالياً، وأثرها المستقبلي على الحياة السياسية والأمنية، حيث إن الآثار الواضحة هذه الأيام بدأت تنذر بأخطار جسيمة تلتف حول الجسد الكويتي جراء هذا النزوح الكبير على الدولة (عبد الملك، ٢٠١٥، ١٠٩)، ورغم أن العمالة الوافدة أسهمت ولا تزال في عملية التنمية والتوسع الكبير في النشاط الاقتصادي للكويت، إلا أن آثارها السلبية على المجتمع الكويتي كانت أكثر من إيجابياتها، وتتمثل أهمها في الآتي:

#### ١- الآثار الاقتصادية:

تعد ارتفاع التحويلات المالية للعمالة الوافدة من أهم الآثار الاقتصادية للخلل في التركيبة السكانية، مما يعمل على استنزاف الاقتصاد المحلي للدول المستوردة للعمالة، وبحسب حسابات البنك الدولي، فإن تدفقات التحويلات الواردة تمثل أكثر من ١٠٪ من الناتج المحلي في ٢٩

## أثر خلل التركيبة السكانية على التنمية بمحافظات الكويت

دولة حول العالم (6, 2020, Jerzy Pienkowski)، وتقدر تدفقات التحويلات إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في جميع أنحاء العالم بنحو ٥٥٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩، أما بالنسبة للكويت فقد بلغت تحويلات المهاجرين بالكويت حوالي ١٤.٧٨٢ مليون دولار عام ٢٠١٩ أي بنحو ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي (Remittances Data, 2020). ويشير الخبراء إلى أن التحويلات المالية الخارجية هي التي تضعف معدل دوران العملية الاقتصادية، لأن العمالة الوافدة يحولون الجزء الأكبر من مواردهم المالية إلى بلدانهم الأصلية، أي أنها تقوم باستنزاف جزء كبير من الموارد المالية للدولة المضيفة مما يؤثر على الاقتصاد الوطني (بدوي، ٢٠٠٩، ٣٣٨).

كما يؤدي وجود العمالة المخالفة إلى خلل بأسواق العمل المحلية ومنها تزايد ظاهرة العمالة السائبة والبطالة وتدني نوعية الأعمال والخدمات لكون أغلبهم عمالة غير ماهرة، وبالتالي تتولد خسائر اقتصادية غير منظورة، وأيضاً تؤثر على زيادة تكلفة الخدمات العامة والاجتماعية مع تدفق العمالة الوافدة والضغط على الخدمات العامة (البقلي، ٢٠١٦، ٦٣).

### ٢- الآثار الاجتماعية والثقافية:

يتعرض المجتمع الكويتي لعملية تشويه ثقافي بفعل العمالة الوافدة، يزيد من عمقها تدني مستوى الخدمات الاجتماعي والثقافي اللواتي يتم استقدامهم، وغلبة الطابع الأجنبي بعاداته وتقاليده وأهدافه على المنظومة القيمية السائدة، فنجد عدم خلو لغة التخاطب اليومي من مفردات هندية وغيرها من اللغات الآسيوية، الأمر الذي له أثر كبير على إضعاف الهوية العربية إلى جانب الدور الكبير الذي تلعبه المربيات، وخدم المنزل في تلقين

الأطفال أديراً يقومون من خلالها بتقليد هدهن في بعض الطقوس الدينية (جرغون، ٢٠١٦، ٦١). إن أغلب العمالة الوافدة هي من عمالة مختلفة الثقافات والانتماءات واللغات والديانات، ومعظمهم غير مؤهلين وينتمون إلى مستويات علمية متدنية، ما يعني انخفاض الوعي لديهم، وهو ما يعرض الدول المستضيفة إلى ضرب الهوية الوطنية ( Ayeomoni, culture, 2011, 197).

بالإضافة إلى وجود كثير من السلوكيات والقيم المنتشرة في المجتمع الكويتي، ولعل أهمها: تقشي قيم الاتكالية والاعتماد الكلي على العمالة الوافدة، حتى أصبحت صفة لصيقة بالمواطن الكويتي، وحقاً مشروعاً له في استقدام من يخدمه مهما كان نوع العمل هامشياً مثل وجود خادمة بالبيت، وانتشار شقق الدعارة في بعض مناطق الكويت وغالبيتهم من أصحاب الجنسيات الآسيوية، وكذلك ترويج الخمر والمخدرات، وانتشار الرذيلة بأنواعها (بدوي، ٢٠٠٩، ٣٧٠، ٣٧١)، بالإضافة إلى ظاهرة "الأحياء السكنية المتخلفة" في الكويت، وقد ظهرت بتزايد أعداد العمالة الآسيوية الوافدة ورغبتهم في السكن قريباً من أصدقائهم وأقربائهم، وأيضاً ارتفاع نسبة الجرائم وغالبية الفاعلين من الآسيويين مثل جرائم القتل والانتحار والسطو المسلح وغير ذلك (الصالح، وغنام، ٢٠١٢، ٢١٥، ٢١٦).

### ٣- الآثار الصحية:

انتشار بعض الأمراض المزمنة والخطيرة في الكويت التي أنتت بها العمالة الآسيوية من بلدانها مثل مرض التهاب الكبد الوبائي، والسل الرئوي، والإيدز، وتشير دراسة محلية إلى أنه اكتشف أكثر من ٥٥٠ وافداً من

## أثر خلل التركيبة السكانية على التنمية بمحافظات الكويت

العمالة الوافدة معظمهم من الجاليات الآسيوية في منتصف عام ٢٠٠٦ مصابين بهذه الأمراض الخطيرة، وأن بعضهم مصاب بها منذ ١٥ سنة وهم داخل الكويت بسبب التلاعب في الفحوصات وصور الأشعة واستبدال العينات وعدم الدقة في تسجيل الأسماء (بدوي، ٢٠٠٩، ٣٧٧).

### ٤- الآثار السياسية والأمنية:

مما لا شك فيه أن هناك تخوف من انعكاس التوترات السياسية بالمنطقة على الاستقرار الداخلي للدولة المستقبلية للعمالة، حيث إن وجود جالية كبيرة أغلبها من العمالة على أرض الدولة قد يؤدي إلى ارتفاع الأصوات التي تطالب بتوفير الحقوق المدنية سواء بسبب طول الإقامة ومساهمتها في تنمية الدولة أو بسبب ما يمثله كبر حجمها، كما أن وجود جاليات وافدة قد يكون بينها صراعات طائفية وسياسية وعرقية ربما يؤثر في الأمن الداخلي للدولة كارتفاع مؤشر الجريمة على سبيل المثال (البقلي، ٢٠١٦، ٦٤).

### السياسات والآليات لمواجهة الخلل السكاني في الكويت:

إن أي سياسة سكانية للكويت يجب أن تأخذ في الاعتبار معطيات الوضع الديمغرافي القائم والذي يمكن تلخيصه في الآتي: معدل نمو عال وفق المستويات العالمية، ارتفاع معدلات الهجرة مما أدى إلى خلل التركيبة السكانية، فأضحى الكويتيون أقلية في وطنهم، خلل واضح في التركيب العمري بين المواطنين كنتيجة مباشرة لارتفاع معدلات الخصوبة. وفي كل الأحوال يفضل رسم السياسة السكانية في سياق حجم الموارد الطبيعية المتاحة، فلا يمكن أن يضاهاى الحجم السكاني ونموه حجم الموارد المتاحة سواء كانت بنى تحتية أو خدمات سائدة. كما أن من الضروري إنشاء كيان



مؤسسي يعنى بالسكان حيث تنتشر الجهود الحالية بين جهات مختلفة منها ما يُعني بالبيانات، وآخر يضع السياسات ولا يقوم بتنفيذها بل يعتمد على الجهات الحكومية المختلفة مثل وزارات الشؤون والداخلية والصحة، وجهات ثالثة معنية بالهجرة مثل وزارتي الداخلية والشؤون. فمع إنشاء جهاز معني بالسكان والهجرة يقوم بجمع أو الاكتفاء بتحليل بيانات السجل المدني أو التعدادات السكانية للتعرف على مسارات النمو السكاني، ومن جانب آخر يعمل على رسم وضبط سياسة الهجرة بما يساعد على تحقيق أهداف التنمية والرؤى الاستراتيجية، ويتحكم بالأعداد ونوعية وجنسية المهاجرين، ويمكنه فرض نسبة المهاجرين وفق متغيرات متعددة منها على سبيل المثال: المستوى المهني والمستوى التعليمي والجنسيات المهاجرة للكويت (الشهابي، ٢٠١٤، ٩١).

وفي محاولات لإصلاح الخلل في التركيبة السكانية، لجأت دول مجلس التعاون الخليجي إلى عدة إجراءات في مقدمتها توطين بعض المهن بقصرها على مواطنيها، ورفع تكلفة استخدام العمالة الوافدة، وفرض نسب مئوية للعمالة الوطنية في منشآت القطاع الخاص.. وغير ذلك من نظم وقواعد بدأت تعطى بعض النتائج، وإن كانت محدودة (السلموني، ٢٠٢٠، ٢٢١).

إن خطورة خلل التركيبة السكانية وتحدياته، يتطلب حلولاً واستجابات على مستوى هذا الخلل ووضع استراتيجيات قصيرة المدى وأخرى طويلة، تأخذ في تقديرها عدد من الاعتبارات من بينها (السلموني، ٢٠٢٠، ٢٢١، ٢٢٢):

## أثر خلل التركيبة السكانية على التنمية بمحافظات الكويت

١- أن من حق أي دولة انطلاقاً من ممارسة صلاحياتها السيادية تحديد قواعد الدخول والإقامة على أراضيها بالنسبة للأجانب المقيمين عليها وتجنسيهم، فالدول الأوروبية حرصاً منها على المحافظة على تركيبتها، رغم أن الخلل فيها لا يقارن بأي حال بدول مجلس التعاون، بدأت بفرض قيود على الهجرة إليها، وأصبحت الهجرة مقتصرة على ما يُعرف بـ "الهجرة المنتقاة" كالاتحاد الأوروبي.

٢- أن الغالبية العظمى من العمال الوافدين لدول مجلس التعاون قدموا إليها في إطار هجرة مؤقتة، فمن المفروض أن يعودوا مرة أخرى إلى أوطانهم الأصلية بعد انتهاء مدة عملهم.

٣- أن إصلاح خلل التركيبة السكانية هدفه إبقاء نسبة أقلية من الوافدين، هناك من يتمنى أن يكون أكثرهم عرباً، ولكن أهل البلاد يريدون أن يصبحوا في نهاية المطاف أكثرية في بلادهم، وهذا حقهم، كما أن القوى العاملة العربية تحتاج لجهود جادة ومكثفة لإعادة تأهيلها لترتقي إلى مستوى العمالة المنافسة.

٤- أن مشكلة الخلل في التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون لم تعد مشكلة حكوماتها فحسب، بل هي أيضاً مسئولية المجتمعات الخليجية بكل شرائحها.

## منهجية الدراسة وإجراءاتها:

### منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي بأسلوبه التحليلي باعتباره المناسب لتحقيق أهدافها فمن خلاله أمكن معرفة أثر خلل التركيبة السكانية في الكويت على التنمية، وذلك من خلال قدرته على زيادة المعرفة بالمعلومات الضرورية، ومن ثم تحليل هذه المعلومات وتفسيرها للوصول إلى النتائج التي يمكن أن تسهم في تحقيق أهداف الدراسة.

### أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على استمارة الاستبيان، حيث تم تصميم استمارة تحتوي على مجموعة من الأسئلة الخاصة بتحقيق أهداف البحث.

### عينة الدراسة:

طبقت الدراسة على عينة عشوائية مكونة من (٣٠٠) مفردة من المحافظات الست بدولة الكويت تم تقسيمهم بين المحافظات بواقع (٥٠) مفردة من كل محافظة، ولأن الدراسة فردية ومرتبطة بوقت زمني ومنعاً للإرهاق فقد رأى الباحث بأخذ نسبة متساوية مع إهمال الوضع النسبي لكل محافظة وتم التركيز على أخذ نسبة متساوية، وقد تم تطبيق الدراسة الميدانية في الفترة من ١ سبتمبر إلى ٣١ أكتوبر ٢٠٢٢.

## أثر خلل التركيبة السكانية على التنمية بمحافظة الكويت

### تحليل البيانات:

تم تفريغ البيانات من (٣٠٠) استمارة التي تم جمعها بهدف معالجتها إحصائياً، وقد تم التحليل بالاستعانة ببرنامج البيانات الإحصائية إكسيل Microsoft excel في حساب التكرارات والنسب المئوية.

### عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية:

وفيما يلي نعرض هنا لنتائج الدراسة الميدانية التي جرت من خلال استمارة استبيان تم توزيعها علي المبحوثين، وقد تم تقسيم النتائج وفقاً لأهداف الدراسة:

#### ١- خصائص عينة الدراسة:

#### جدول رقم (٥) توزيع أفراد العينة حسب النوع

النوع	ك	%
نكر	١٩٦	٦٥.٣
أنثى	١٠٤	٣٤.٧
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

تكشف قراءة بيانات الجدول السابق إلى توزيع أفراد العينة حسب النوع، حيث أفادت البيانات إلى أن أغلبية المبحوثين من الذكور بنسبة ٦٥.٣% من إجمالي أفراد عينة الدراسة، مقابل نسبة ٣٤.٧% من الإناث. ونستنتج مما سبق إلى أن غالبية مفردات العينة في مجتمع الدراسة من الذكور وهم من أرباب الأسر، وقد روعي أن تمثل المرأة في العينة باعتبارها

مشارك حيوي ومهم في التنمية في المجتمع الكويتي وتمثل في الواقع ما يقرب من نصف السكان الكويتيين.

جدول رقم (٦) توزيع أفراد العينة حسب السن

السن	ك	%
من ٢٥ إلى ٣٤ عاماً	٩١	٣٠.٣
من ٣٥ إلى ٤٤ عاماً	١٠٦	٣٥.٣
من ٤٥ إلى ٥٤ عاماً	٥٨	٢٨.٣
٥٥ عاماً فأكثر	١٨	٦.٠
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

تكشف قراءة بيانات الجدول السابق إلى توزيع أفراد العينة حسب السن، حيث أفادت البيانات إلى أن أغلبية المبحوثين يتراوح أعمارهم ما بين ٣٥ إلى ٤٤ عاماً ونسبتهم ٣٥.٣٪، يلي ذلك المبحوثين الذين يتراوح أعمارهم ما بين ٢٥ إلى ٣٥ عاماً وذلك ما نسبته ٣٠.٣٪، ثم نسبة ٢٨.٣٪ من إجمالي أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين ٤٦ إلى ٥٥ عاماً، وأخيراً المبحوثين الذين يبلغ أعمارهم ٥٥ عاماً فأكثر تبلغ نسبتهم ٦٪.

ونستنتج مما سبق إلى أن أغلبية عينة الدراسة يتراوح أعمارهم ما بين ٢٥ إلى ٤٥ عاماً ونسبتهم ٦٥.٦٪، حيث مثلت نسبة ممن تتراوح أعمارهم ١٥ - ٢٤ عاماً نحو ١٨.٧٪، ومن ٢٥ - ٣٤ عاماً حوالي ١٥.٨٪ من إجمالي السكان الكويتيين، أما الفئة العمرية من ٣٥ - ٤٤

## أثر خلل التركيبة السكانية على التنمية بمحافظات الكويت

عاماً تمثل نسبتهم حوالي ١١.٤٪، والفئة من ٤٥ - ٥٤ عاماً تصل نسبتهم حوالي ٩.١٪، والفئة من ٥٥ - ٦٤ عاماً تصل نسبتهم نحو ٦.٠٪ (١) ومن خلال ذلك يتضح أن مجتمع الكويت مجتمع شاب أي أن معظم سكانه من الشباب حيث أن الفئة العمرية من (١٥ - ٦٤ عاماً) تمثل نسبتهم حوالي ٦١٪ من إجمالي السكان الكويتيين طبقاً لتعداد عام ٢٠١٩، وهذه الفئة لها دور فعال في تنمية المجتمع والمشاركة في بنائه بما يضمن حفظ مكتسباته وخيراته الوطنية وثوراته القومية. أما غير الكويتيين يمثل مجتمعاً غير مستقر ديموغرافياً ويتحكم في سماته عامل الهجرة حيث تصل نسبتهم في الفئة العمرية من ١٥ - ٦٤ عاماً حوالي ٨١٪ عام ٢٠١٩، لذا نجده صاحب قاعدة ضيقة مع بروز في الوسط لاسيما بين الذكور، حيث تعد الفئات الشابة هي عماد المهاجرين لاسيما الذكور، لذا يتميز هذا المجتمع بانخفاض نسبة الإعالة وارتفاع العمر الوسيط للسكان.

### جدول رقم (٧) توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوي التعليمي	ك	%
مؤهل أقل من المتوسط	١٩	٦.٣
مؤهل متوسط	٣٨	١٢.٧
مؤهل جامعي	١٦٦	٥٥.٣
مؤهل فوق جامعي	٧٧	٢٥.٧
المجموع	٣٠٠	١٠٠٪

(١) إعداد الباحث اعتماداً على موقع الإدارة المركزية للإحصاء بالكويت .

تشير بيانات الجدول السابق إلي توزيع أفراد العينة طبقاً للمستوى التعليمي، فقد جاءت فئة الحاصلين على مؤهل جامعي في المرتبة الأولى بنسبة ٥٥.٣٪، يليها في المرتبة الثانية فئة مؤهل فوق الجامعي بنسبة ٢٥.٧٪، بينما جاء في المرتبة الثالثة فئة مؤهل متوسط بنسبة ١٢.٧٪، ثم في المرتبة الأخيرة فئة مؤهل أقل من المتوسط بنسبة ٦.٣٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

ونستنتج مما سبق إلى أن المستوى التعليمي بين الباحثين يدل على ارتفاع نسبة الفئة المتعلمة وخاصة الحاصلين على مؤهل جامعي ومؤهل فوق جامعي، حيث بلغت نسبتهم ٨١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة إضافة إلى انخفاض نسبة الأمية، وهذا يدل على الاهتمام بالجانب التعليمي الذي يشهده المجتمع الكويتي وخاصة في العقود الأخيرة، وإصرار البعض على الحصول على مؤهل فوق جامعي من ماجستير ودكتوراه، الأمر الذي يجعلهم على وعي تام بأمور مجتمعهم ومعرفتهم لاحتياجاتهم المستقبلية، وهذا يعد سمة من سمات التحضر في المراكز الحضرية.

جدول رقم (٨) توزيع أفراد العينة حسب الأصول التي ينتمون إليها

المتغيرات	ك	٪
حضر	١١٨	٣٩.٣
بدو	١٨٢	٦٠.٧
المجموع	٣٠٠	٪١٠٠

## أثر خلل التركيبة السكانية على التنمية بمحافظات الكويت

تبين بيانات الجدول السابق أن غالبية المبحوثين ينتمون إلى أصول بدوية ونسبتهم ٦٠.٧٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة، في حين أفادت نسبة ٣٩.٣٪ بأنهم ينتمون إلى أصول حضرية، ونستنتج مما سبق إلى أن أغلبية سكان الكويت من أصول بدوية، حيث تشير الدلالات التاريخية إلى أنه عند قيام نظام الحكم في الكويت، توافد عدد كبير من البدو إلى داخل المدينة، وبذلك أصبحت البادية المصدر الرئيسي الذي يمد المدينة بالسكان مما أدى ذلك إلى تنمية هذا المجتمع اعتماداً على ما ترسله البادية من سكان.

جدول رقم (٩) توزيع أفراد العينة حسب إقامتهم

المحافظات	ك	%
العاصمة	٥٠	١٦.٧
الأحمدي	٥٠	١٦.٧
الفروانية	٥٠	١٦.٧
الجهراء	٥٠	١٦.٧
حولي	٥٠	١٦.٧
مبارك الكبير	٥٠	١٦.٧
المجموع	٣٠٠	١٠٠٪



توضح بيانات الجدول السابق أن إقامة أفراد العينة يمثلون المحافظات الست في المجتمع الكويتي، حيث يتبين أن أفراد العينة متساوون بواقع (٥٠) مفردة لكل محافظة، وقد روعي ذلك حتى يتم تمثيل المجتمع الأصلي تمثيلاً صحيحاً، ويتم هذا الاختيار لأنه من الصعب الإجراء على جميع أفراد المجتمع.

## ٢- ملامح خلل التركيبة السكانية في المجتمع الكويتي:

جدول رقم (١٠) توزيع أفراد العينة حول مدى تأثير ظاهرة خلل التركيبة السكانية على المجتمع الكويتي

المتغيرات	ك	%
تأثير قوي جداً	١٠٨	٣٦
تأثير قوي	٩٧	٣٢.٣
تأثير متوسط	٦٨	٢٢.٧
تأثير ضعيف	٢٣	٧.٧
تأثير ضعيف جداً	٤	١.٣
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

توضح بيانات الجدول السابق أن غالبية المبحوثين أشاروا بأن تأثير ظاهرة خلل التركيبة السكانية على المجتمع الكويتي قوي جداً ونسبتهم ٣٦% من إجمالي عينة الدراسة، يلي ذلك من أفادوا بالتأثير القوي ونسبتهم ٣٢.٣%، ثم من أوضحوا بالتأثير المتوسط لهذه الظاهرة على المجتمع

### أثر خلل التركيبة السكانية على التنمية بمحافظات الكويت

الكويتي وذلك ما نسبته ٢٢.٧٪، في حين أفادت نسبة ٧.٧٪ بالتأثير الضعيف، وأشارت نسبة قليلة جداً نحو ١.٣٪ بالتأثير الضعيف جداً لظاهرة خلل التركيبة السكانية على المجتمع الكويتي.

هذا وإن دل على شيء إنما يدل على وعي ومعرفة المواطنين الكويتيين بمدى تأثير هذه الظاهرة على التنمية في المجتمع الكويتي وأنهم أمام تحدي مستقبلي لأنها تمثل جزءاً من أمن واستقرار المجتمع وتهديد الهوية الوطنية، مما يتطلب من الدولة مراجعة وضع هذه التركيبة والمضي قدماً في وضع المقترحات والتصورات والتي من خلالها يمكن تجاوز هذه الظاهرة وذلك لأن معالجتها هو جزء من عملية الإصلاح.

### ٣- العوامل المؤثرة في التركيبة السكانية بالكويت:

#### جدول رقم (١١) توزيع أفراد العينة حول العوامل المؤثرة في التركيبة السكانية بالكويت

المتغيرات	ك	%
اشتغال العمالة الكويتية بالقطاع الحكومي	٩٢	٣٠.٧
انخفاض المستوى التعليمي والمهني للعمالة الوافدة	٦٧	٢٢.٣
انخفاض معدلات المشاركة الوطنية في قوة العمل	٨١	٢٧.٠
زيادة معدلات الإعاقة للمواطنين	٥٧	١٩.٠
خلل التوزيع النسبي للسكان حسب الجنسية	٨٥	٢٨.٣
انخفاض نسبة العمالة الكويتية بقطاعات الإنتاج السلعي	٧٣	٢٤.٣
أخرى تذكر	٣٤	١١.٣

تكشف قراءة الجدول السابق إلى أن أهم العوامل المؤثرة في التركيبة السكانية بالكويت هي اشتغال العمالة الكويتية بالقطاع الحكومي ونسبتهم ٣٠.٧٪، يلي ذلك في الترتيب الثاني من رءوا خلل التوزيع النسبي للسكان حسب الجنسية وذلك ما نسبته ٢٨.٣٪، وفي الترتيب الثالث انخفاض معدلات المشاركة الوطنية في قوة العمل وذلك بنسبة ٢٧٪، ثم في الترتيب الرابع انخفاض نسبة العمالة الكويتية بقطاعات الإنتاج السلعي (الزراعة، المناجم والمحاجر، الصناعات التحويلية، الكهرباء والغاز، والتشييد والبناء) إلى جملة العمالة الكويتية بنسبة ٢٤.٣٪، ثم في الترتيب الخامس انخفاض المستوى التعليمي والمهني للعمالة الوافدة بنسبة ٢٢.٣٪، وفي الترتيب السادس زيادة معدلات الإعالة للمواطنين بنسبة ١٩٪، وفي الترتيب الأخير من أشاروا إلى عدم تناسب مخرجات التعليم مع احتياجات للتنمية ومتطلبات سوق العمل، وكذلك الترخيص لأنشطة صناعية وتجارية تستخدم عمالة وافدة كثيرة، والاستخدام المتزايد للعمالة المنزلية والهامشية، ظاهرة تجارة الإقامات ونسبتهم ١١.٣٪.

ونستنتج مما سبق إلى أن اشتغال وتفضيل العمالة الكويتية العمل بالقطاع الحكومي من أهم العوامل المؤثرة في التركيبة السكانية بالكويت وذلك نظراً للمزايا الكثيرة التي يقدمها القطاع الحكومي من رواتب يتجاوز بكثير نظيراتها في القطاع الخاص، والعمل في بيئة عمل جيدة، والزيادة السنوية والكادر الوظيفي والترقية والتدريب وعدم وجود الرقابة الصارمة على عكس القطاع الخاص الذي يوجد فيه رواتب منخفضة وساعات عمل طويلة أسبوعياً مع غاب الضمان الوظيفي المتوفر بالقطاع العام، يلي ذلك في العوامل خلل التوزيع النسبي للسكان حسب الجنسية، إذ تتجه نسب السكان

## أثر خلل التركيبة السكانية على التنمية بمحافظات الكويت

الكويتيين إلى الانخفاض من إجمالي السكان حيث بلغت في عام ٢٠١٩ نحو ٢٩.٨٪، أما غير الكويتيين يمثلون ٧٠.٢٪ من السكان أي ما يعادل ٣.٣ مليون شخص من إجمالي السكان<sup>(٢)</sup>، ويعود هذا الخلل إلى الزيادة المطردة في أعداد الوافدين بنسب تفوق معدلات الزيادة الطبيعية للسكان الكويتيين على الرغم من ارتفاعها.

٤ - الآثار المترتبة على الخلل في التركيبة السكانية على التنمية:

جدول رقم (١٢) يوضح الآثار الاقتصادية المترتبة على خلل التركيبة السكانية في الكويت على التنمية

الآثار الاقتصادية	ك	%
زيادة معدلات البطالة بين المواطنين	٦٩	٢٣
زيادة معدلات تكلفة الدعم المادي لقطاعات الدولة	٩٨	٣٢.٧
زيادة الضغط على المرافق العامة	٧٦	٢٥.٣
ارتفاع نسبة التحويلات المالية للعمالة الوافدة	٨٣	٢٧.٧
زيادة نسبة القروض الميسرة بسبب كفالة الوافدين	٥٣	١٧.٧

تكشف قراءة بيانات الجدول السابق أن أهم الآثار الاقتصادية المترتبة على خلل التركيبة السكانية في الكويت على التنمية من وجهة نظر المبحوثين هي زيادة معدلات تكلفة الدعم المادي لقطاعات الدولة

(٢) إعداد الباحث اعتماداً على موقع الإدارة المركزية للإحصاء بالكويت .

ونسبتهم ٣٢.٧٪، يلي ذلك من أشاروا إلى ارتفاع نسبة التحويلات المالية للعمالة الوافدة ونسبتهم ٢٧.٧٪، كما أشارت نسبة ٢٥.٣٪ إلى زيادة الضغط على المرافق العامة، ثم من أوضحوا بزيادة معدلات البطالة بين المواطنين وذلك ما نسبته ٢٣٪، وأخيراً من أفادوا بزيادة نسبة القروض الميسرة بسبب كفالة الوافدين ونسبتهم ١٧.٧٪.

ويتبين مما سبق أن غالبية أفراد العينة يرون أن أهم الآثار الاقتصادية المترتبة على خلل التركيبة السكانية في الكويت على التنمية هي زيادة معدلات تكلفة الدعم المادي لقطاعات الدولة حيث تقدم دعماً للمواطنين في عدة خدمات والسلع كالتعليم والصحة والكهرباء والماء والمنتجات النفطية والتموين وغيرها، وتجدر الإشارة في الفترة الأخيرة أن الكويت تأثرت بسبب انخفاض أسعار النفط وهو أكبر مصدر تمويل لميزانية الدولة، كما تأثرت بالإغلاق الناجم عن جائحة كورونا، يلي ذلك من أشاروا إلى ارتفاع نسبة التحويلات المالية للعمالة الوافدة حيث ارتفعت التحويلات إلى الخارج خلال عام ٢٠١٩ بنسبة ٣.٧٤٪ على أساس سنوي طبقاً للإحصائية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي حيث سجلت عام ٢٠١٩ نحو ٤.٤٦٧ مليار دينار عام ٢٠١٩ مقابل ٤.٣٠٦ مليار دينار عام ٢٠١٨. (٣) مما تؤثر بالتالي على استنزاف الاقتصاد المحلي الكويتي، حيث إن غالبية العمالة الوافدة لا تنفق من دخلها إلا القليل مما يؤثر بالسلب على الاقتصاد الكويتي.

(٣) البنك المركزي الكويتي <https://www.cbk.gov.kw/ar>

## أثر خلل التركيبة السكانية على التنمية بمحافظة الكويت

جدول رقم (١٣) يوضح الآثار الاجتماعية المترتبة على خلل التركيبة السكانية في الكويت على التنمية

الآثار الاجتماعية	ك	%
نشر روح الاتكالية بين المواطنين	١١٤	٣٨
ظهور بعض الممارسات الغربية بالمجتمع الكويتي نتيجة الاختلاط بالعمالة الوافدة	٧٥	٢٥
التأثير على الهوية الوطنية وتهشم البنية الاجتماعية	١٧١	٥٧
زيادة الانبهار بالثقافات الوافدة من قبل المواطنين مما يهدد الانتماء الوطني	٦٨	٢٢.٧
زيادة القيم الدخيلة على الهوية العربية والإسلامية	٨٤	٢٨
زيادة نسبة المتزوجين من الوافدين وزيادة نسبة الطلاق	٧٩	٢٦.٣

توضح بيانات الجدول السابق أن أهم الآثار الاجتماعية المترتبة على خلل التركيبة السكانية في الكويت على التنمية هي التأثير على الهوية الوطنية وتهشم البنية الاجتماعية ونسبتهم ٥٧٪، يلي ذلك في الترتيب الثاني نشر روح الاتكالية بين المواطنين ونسبتهم ٣٨٪، ثم في الترتيب الثالث زيادة القيم الدخيلة على الهوية العربية والإسلامية وذلك بنسبة ٢٨٪، وفي الترتيب الرابع زيادة نسبة المتزوجين من الوافدين وزيادة نسبة الطلاق بنسبة ٢٦.٣٪، وفي الترتيب الخامس ظهور بعض الممارسات الغربية بالمجتمع الكويتي نتيجة الاختلاط بالعمالة الوافدة وذلك بنسبة ٢٥٪، وفي

الترتيب الأخير زيادة الانبهار بالثقافات الوافدة من قبل المواطنين مما يهدد الانتماء الوطني وذلك ما نسبته ٢٢.٧٪ من إجمالي أفراد العينة.

ويتضح مما سبق إلى أن غالبية أفراد العينة يرون أن أهم الآثار الاجتماعية المترتبة على خلل التركيبة السكانية في الكويت على التنمية هي التأثير على الهوية الوطنية وتهشم البنية الاجتماعية وذلك نتيجة أن العمالة الوافدة ذات ثقافات وانتماءات ولغات وديانات مختلفة، كما أن أغلبها من منخفضي المستوى التعليمي، ما يعني انخفاض الوعي لديهم، وهو ما يعرض الدول المستقبلية للعمالة إلى التأثير على الهوية الوطنية وتهشم البنية الاجتماعية والثقافية، يلي ذلك نشر روح الاتكالية بين المواطنين الكويتيين وأصبحت صفة لصيقة بهم، حيث الاعتماد على العمالة الوافدة وخصوصاً الهامشية بشكل مكثف في معظم القطاعات والمجالات المختلفة وخاصة رعاية الأطفال والقيام بجميع شؤونهم داخل البيت وخارجه، وقلة متابعة الوالدين عن أداء دورهم تجاه أبنائهم، ثم زيادة القيم الدخيلة على الهوية العربية والإسلامية نتيجة زيادة عدد الوافدين وضعف أداء وسائل الإعلام وعدم فاعلية المؤسسات التعليمية، ثم من أفادوا بزيادة نسبة المتزوجين من الوافدين وزيادة نسبة الطلاق حيث تزيد حالات الزواج سواء مواطنين أو مواطنات من غير الكويتيين نتيجة للزيادة الكبيرة في أعداد العمالة الوافدة بالمجتمع وتعدد التركيبة السكانية وتنوع الجنسيات مما يساهم ذلك على الاحتكاك الثقافي والاجتماعي وكذلك الاختلاط في مجال العمل.

وتتفق النتيجة السابقة مع نتيجة دراسة (سامي مناور العنزي، ٢٠١٨) ودراسة (أحمد عبد العزيز البقلي، ٢٠١٦) على أن العمالة الوافدة تؤدي إلى سيادة قيم الاتكالية وعدم الاكتراث بالإنتاجية.

أثر خلل التركيبة السكانية على التنمية بمحافظات الكويت

جدول رقم (١٤) يوضح الآثار الثقافية المترتبة على خلل التركيبة السكانية في الكويت على التنمية

الآثار الثقافية	ك	%
كثرة المصطلحات الغريبة واختلاف طريقة التخاطب بالمجتمع الكويتي	١٢١	٤٠.٣
خلل في منظومة القيم بالمجتمع	١٠٤	٣٤.٧
خلل في التماسك الأسري	١٥٨	٥٢.٧
تغير شكل المظهر الخارجي والملبس للمواطنين	٦١	٢٠.٣
انتشار الأدوات الرخيصة للثقافة الوافدة في كل مكان	٧٨	٢٦.٠

تكشف بيانات الجدول السابق أن أهم الآثار الثقافية المترتبة على خلل التركيبة السكانية في الكويت على التنمية من وجهة نظر أفراد العينة يتمثل في خلل في التماسك الأسري ويمثلون ما نسبته ٥٢.٧% من إجمالي أفراد العينة، يلي ذلك من يرون أن كثرة المصطلحات الغريبة واختلاف طريقة التخاطب بالمجتمع الكويتي تعد من أهم الآثار الثقافية ونسبتهم ٤٠.٣%، ثم من أشاروا إلى خلل في منظومة القيم بالمجتمع وذلك بنسبة ٣٤.٧%، يليهم من أفادوا بانتشار الأدوات الرخيصة للثقافة الوافدة في كل مكان وذلك بنسبة ٢٦%، وأخيراً تغير شكل المظهر الخارجي والملبس للمواطنين بنسبة ٢٠.٣%.



ويتبين مما سبق إلى أن خلل في تماسك الأسرة من أهم الآثار الثقافية المترتبة على خلل التركيبة السكانية في الكويت على التنمية نتيجة اعتماد الأسر اللامحدود على العمالة الوافدة في المنزل وهذا يقلل من فرص التواصل اليومي بين أفراد الأسرة وأيضاً يفقدهم الكثير من حرية التصرف والخصوصية وهذا يؤثر على تماسك الأسرة بالإضافة إلى القيام أحياناً بتربية وتوجيه الأبناء وغالبيتهم ليس لديهم إلمام باللغة العربية ويتحدثن لغات أخرى وأيضاً اعتناق البعض منهم ديانات أخرى كالمسيحية والهندوسية وهذا يؤثر على الطفل نتيجة قيام العمالة بدور الأم، يلي ذلك من يرون دخول الكثير من المصطلحات الغربية واختلاف طريقة التخاطب بالمجتمع الكويتي بين المواطنين عما كان قديماً والذي تأثر بالعديد من المفردات اللغوية ذات المصادر الهندية أو الإنجليزية وغيرها ثم خلل في منظومة القيم بالمجتمع بسبب تعارض الاعتقادات والتقاليد ونقل عادات بعضها يضر بالمجتمع يليهم من أشاروا إلى انتشار الأدوات الرخيصة للثقافة الوافدة في كل مكان مثل ظاهرة بيع الأشرطة الجنسية وبيع الألعاب الالكترونية العنيفة والجنسية بأرخص الأسعار بخصائص ثقافية من حيث اللغة واللبس والسلوكيات.

## أثر خلل التركيبة السكانية على التنمية بمحافظات الكويت

جدول رقم (١٥) يوضح الآثار الأمنية المترتبة على خلل التركيبة السكانية في الكويت على التنمية

الآثار الأمنية	ك	%
ظهور بعض الاضطرابات التي تلجأ إليها العمالة الوافدة من أجل الحصول علي حقوقهن	١١٣	٣٧.٧
ظهور بعض الجرائم كالسرقات والاختطاف وتزوير العملات وتجارة المخدرات	١٣١	٤٣.٧
كثرة حوادث الطرق بسبب زيادة الازدحام المروري	١٠٧	٣٥.٧
ظهور بعض التوترات بين العمالة الوافدة وبعض المواطنين	٩٨	٣٢.٧

توضح بيانات الجدول السابق أن هناك نسبة ٤٣.٧% من أفراد عينة الدراسة أفادوا أن ظهور بعض الجرائم كالسرقات والاختطاف وتزوير العملات وتجارة المخدرات من أهم الآثار الأمنية المترتبة على خلل التركيبة السكانية في الكويت على التنمية، يلي ذلك نسبة ٣٧.٧% من المبحوثين أشاروا إلى ظهور بعض الاضطرابات التي تلجأ إليها العمالة الوافدة من أجل الحصول علي حقوقهن، ثم من أشاروا إلى كثرة حوادث الطرق بسبب زيادة الازدحام المروري ونسبتهم ٣٥.٧%، وأخيراً هناك نسبة ٣٢.٧% أكدوا على ظهور بعض التوترات بين العمالة الوافدة وبعض المواطنين.

ويتضح مما سبق إلى أن من أهم الآثار الأمنية المترتبة على خلل التركيبة السكانية في الكويت على التنمية من وجهة نظر المبحوثين هي

ظهور بعض الجرائم الدخيلة على المجتمع الكويتي كالسراقات والاختطاف وتزوير العملات وتجارة المخدرات بسبب كثرة العمالة الهاشمية يلي ذلك ظهور بعض الاضطرابات التي تلجأ إليها العمالة الوافدة من أجل الحصول علي حقوقهن وهي اضطرابات تتعامل مع القانون ونظام العمل في الكويت، وسرعان ما يتم التعامل معها بشدة، ثم من أشاروا إلى كثرة حوادث الطرق بسبب زيادة الازدحام المروري.

جدول رقم (١٦) يوضح الآثار البيئية المترتبة على خلل التركيبة السكانية في الكويت على التنمية

الآثار البيئية	ك	%
ارتفاع معدل التلوث البيئي بسبب زيادة عدد المركبات وزيادة المنشآت الصناعية	١٥٢	٥٠.٧
زيادة نسبة الكثافة السكانية والضغط علي مساحة الأرض	٢٠٤	٦٨.٠
زيادة معدلات النفايات الصلبة والتي تؤثر علي صحة المواطنين	١١٧	٣٩.٠
كثرة استنزاف الثروة السمكية نتيجة الصيد الجائر للأسماك	٩١	٣٠.٣

تظهر بيانات الجدول السابق أن أهم الآثار البيئية المترتبة على خلل التركيبة السكانية في الكويت على التنمية من وجهة نظر المبحوثين هي زيادة نسبة الكثافة السكانية والضغط علي مساحة الأرض ونسبتهم ٦٨٪، يلي ذلك من أشاروا إلى ارتفاع معدل التلوث البيئي بسبب زيادة عدد

## أثر خلل التركيبة السكانية على التنمية بمحافظة الكويت

المركبات وزيادة المنشآت الصناعية ونسبتهم ٥٠.٧٪، ثم من أفادوا بزيادة معدلات النفايات الصلبة والتي تؤثر علي صحة المواطنين وذلك ما نسبته ٣٩٪، وأخيراً كثرة استنزاف الثروة السمكية نتيجة الصيد الجائر للأسماك وذلك ما نسبته ٣٠.٣٪ من إجمالي أفراد العينة.

ويتضح مما سبق أن أغلبية عينة الدراسة يؤكدون على أن أهم الآثار البيئية المترتبة على خلل التركيبة السكانية في الكويت على التنمية هي زيادة نسبة الكثافة السكانية على الحيز العمراني المحدود نسبياً والضغط علي مساحة الأرض بسبب زيادة العمالة الوافدة بصورة كبيرة على عدد المواطنين، يلي ذلك من أشاروا إلى أن الخلل في التركيبة السكانية والزيادة المطردة في تعداد السكان والتطور المتسارع في الصناعة والتجارة والمناطق العمرانية أدى إلى زيادة ملحوظة في معدلات التلوث خاصة الهواء بسبب زيادة أعداد المركبات والتوسع في إنشاء المنشآت الصناعية، مما يؤثر على الحياة النفسية والاقتصادية والصحية للمواطنين والمقيمين والتي بدورها تؤثر على التنمية في المجتمع.

وتتفق النتيجة السابقة مع نتيجة دراسة (الدليمي والعلواني، ٢٠١٧) أن ملامح الخلل السكاني يتركز في ارتفاع نسب العمالة الوافدة بصورة كبيرة عن المواطنين الكويتيين.

٥ - رؤية مقترحة للحد من الخلل في التركيبة السكانية بالكويت:

جدول رقم (١٧) يوضح رؤية المبحوثين للحد من الخلل في التركيبة السكانية بالكويت

رؤية المبحوثين للحد من الخلل في التركيبة السكانية بالكويت	ك	%
تحديد حجم الوافدين داخل المجتمع وخاصة العمالة الهامشية	٧٢	٢٤
الدراسة الجدية لسوق العمل سواء الحكومي أو الخاص وتحديد متطلباته	٩٥	٣١.٧
تحسين ظروف العمل في القطاع الخاص	٧٦	٢٥.٣
وضع الخطط والسياسات التي تساهم في الحد من هذه الظاهرة	٦٩	٢٣.٠
تطوير طرق استقدام العمالة الوافدة من الخارج	٦٤	٢١.٣
إحلال العمالة الكويتية محل العمالة الوافدة وفق معايير محددة	٨٨	٢٩.٣
معالجة كافة الآثار السلبية لتلك الظاهرة سواء آثار اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية وغيرها	١٠١	٣٣.٧
أخرى تذكر	٤٤	١٤.٧

## أثر خلل التركيبة السكانية على التنمية بمحافظات الكويت

تبين بيانات الجدول السابق إلى أن غالبية أفراد العينة يرون أن الحد من الخلل في التركيبة السكانية بالكويت يتم عن طريق معالجة كافة الآثار السلبية لتلك الظاهرة سواء أثار اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية وغيرها وذلك بنسبة ٣٣.٧٪، يلي ذلك من يرون الدراسة الجدية لسوق العمل سواء الحكومي أو الخاص وتحديد متطلباته وذلك بنسبة ٣١.٧٪، ثم من أفادوا بإحلال العمالة الكويتية محل العمالة الوافدة وفق معايير محددة ونسبتهم ٢٩.٣٪، ثم من أكدوا على تحسين ظروف العمل في القطاع الخاص ونسبتهم ٢٥.٣٪، ثم تحديد حجم الوافدين داخل المجتمع وخاصة العمالة الهامشية بنسبة ٢٤٪، يلي ذلك وضع الخطط والسياسات التي تساهم في الحد من هذه الظاهرة وذلك ما نسبته ٢٣٪، ثم تطوير طرق استقدام العمالة الوافدة من الخارج بنسبة ٢١.٣٪، وأخيراً من أشاروا إلى منع سيطرة جنسيات بعينها على الأنشطة الاقتصادية، عدم الاعتماد على العمالة الوافدة المنزلية في تربية ورعاية الأبناء، وتعديل التشريعات والقوانين الخاصة بالعمل بما يحقق مزيداً من الفرص لقوة العمل الوطنية، تشجيع ممن يحملون مؤهلات متوسطة من الكويتيين للالتحاق بالكليات والمعاهد الحرفية بدلاً من النظرية وذلك ما نسبته ١٤.٧٪ من إجمالي أفراد العينة.

ويتبين مما سبق أن غالبية أفراد العينة يرون أن معالجة كافة الآثار السلبية لتلك الظاهرة سواء أثار اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية وغيرها من أهم الرؤى للحد من الخلل في التركيبة السكانية بالكويت وذلك لما لدورها السلبي في الانتماء والولاء للوطن، كما تمثل أحد أوجه الاستنزاف الاقتصادي والمادي لتلك الدولة، حيث يمثل هيكل العمالة تحدياً خطيراً لجهود التنمية سواء على الصعيد الاجتماعي أو الاجتماعي والديموغرافي

والبيئي يلي ذلك من يرون الدراسة الجدية لسوق العمل سواء الحكومي أو الخاص وتحديد متطلباته من خلال تحسين ظروف بيئة العمل في القطاع الخاص وجعل الحوافز فيه متقاربة مع القطاع الحكومي والعمل على الربط بين مخرجات التعليم وحاجة سوق العمل الفعلية، ثم من يرون إحلال العمالة الكويتية محل العمالة الوافدة وفق معايير محددة مثل الكفاءة في الإنتاج ومراعاة المستوى التعليمي مع متطلبات العمل والاحتفاظ بالعمالة التي تفيد الاقتصاد الكويتي.

### النتائج العامة للدراسة الميدانية:

بتحليل نتائج الدراسة الميدانية أمكن استخلاص الآتي:

- أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن غالبية مفردات العينة في مجتمع الدراسة من الذكور وهم من أرباب الأسر، وقد روعي أن تمثل المرأة في العينة باعتبارها مشارك حيوي ومهم في التنمية في المجتمع الكويتي وتمثل في الواقع ما يقرب من نصف السكان الكويتيين.
- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن أغلبية الباحثين يتراوح أعمارهم ما بين ٣٥ إلى ٤٤ عاماً يلي ذلك الباحثين الذين يتراوح أعمارهم ما بين ٢٥ إلى ٣٥ عاماً، كما أن المستوى التعليمي بين الباحثين يدل على ارتفاع نسبة الفئة المتعلمة وخاصة الحاصلين على مؤهل جامعي ومؤهل فوق جامعي.
- بينت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن غالبية الباحثين ينتمون إلى أصول بدوية كما أن إقامة أفراد العينة يمثلون المحافظات الست في المجتمع الكويتي بواقع (٥٠) مفردة لكل محافظة.

## أثر خلل التركيبة السكانية على التنمية بمحافظات الكويت

- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن غالبية المبحوثين أشاروا بأن تأثير ظاهرة خلل التركيبة السكانية على المجتمع الكويتي قوي جداً، يلي ذلك من أفادوا بالتأثير القوي، ثم من أوضحوا بالتأثير المتوسط لهذه الظاهرة على المجتمع الكويتي، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على وعي ومعرفة المواطنين الكويتيين بمدى تأثير هذه الظاهرة على التنمية في المجتمع الكويتي وأنهم أمام تحدي مستقبلي لأنها تمثل جزءاً من أمن واستقرار المجتمع وتهديد الهوية الوطنية.
- أسفرت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن أهم العوامل المؤثرة في التركيبة السكانية بالكويت هي اشتغال العمالة الكويتية بالقطاع الحكومي، يلي ذلك في الترتيب الثاني من رأوا خلل التوزيع النسبي للسكان حسب الجنسية، وفي الترتيب الثالث انخفاض معدلات المشاركة الوطنية في قوة العمل، ثم في الترتيب الرابع انخفاض نسبة العمالة الكويتية بقطاعات الإنتاج السلعي (الزراعة، المناجم والمحاجر، الصناعات التحويلية، الكهرباء والغاز، والتشييد والبناء) إلى جملة العمالة الكويتية، ثم في الترتيب الخامس انخفاض المستوى التعليمي والمهني للعمالة الوافدة.
- كشفت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن أهم الآثار الاقتصادية المترتبة على خلل التركيبة السكانية في الكويت على التنمية من وجهة نظر المبحوثين هي زيادة معدلات تكلفة الدعم المادي لقطاعات الدولة، يلي ذلك من أشاروا إلى ارتفاع نسبة التحويلات المالية للعمالة الوافدة، ثم زيادة الضغط على المرافق العامة، ثم من أوضحوا بزيادة معدلات البطالة بين المواطنين، وأخيراً من أفادوا بزيادة نسبة القروض الميسرة بسبب كفالة الوافدين.



- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن أهم الآثار الاجتماعية المترتبة على خلل التركيبة السكانية في الكويت على التنمية هي التأثير على الهوية الوطنية وتهشم البنية الاجتماعية، يلي ذلك في الترتيب الثاني نشر روح الاتكالية بين المواطنين، ثم في الترتيب الثالث زيادة القيم الدخيلة على الهوية العربية والإسلامية، وفي الترتيب الرابع زيادة نسبة المتزوجين من الوافدين وزيادة نسبة الطلاق، وفي الترتيب الخامس ظهور بعض الممارسات الغربية بالمجتمع الكويتي نتيجة الاختلاط بالعمالة الوافدة.
- كشفت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن أهم الآثار الثقافية المترتبة على خلل التركيبة السكانية في الكويت على التنمية من وجهة نظر أفراد العينة يتمثل في خلل في التماسك الأسري ويمثلون، يلي ذلك من يرون أن كثرة المصطلحات الغربية واختلاف طريقة التخاطب بالمجتمع الكويتي تعد من أهم الآثار الثقافية، ثم من أشاروا إلى خلل في منظومة القيم بالمجتمع، يليهم من أفادوا بانتشار الأدوات الرخيصة للثقافة الوافدة في كل مكان، وأخيراً تغيير شكل المظهر الخارجي والملبس للمواطنين.
- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن غالبية أفراد عينة الدراسة أفادوا أن ظهور بعض الجرائم كالسرقات والاختطاف وتزوير العملات وتجارة المخدرات من أهم الآثار الأمنية المترتبة على خلل التركيبة السكانية في الكويت على التنمية، يلي ذلك من أشاروا إلى ظهور بعض الاضطرابات التي تلجأ إليها العمالة الوافدة من أجل الحصول على حقوقهن، ثم من أشاروا إلى كثرة حوادث الطرق بسبب زيادة الازدحام المروري، وأخيراً من أكدوا على ظهور بعض التوترات بين العمالة الوافدة وبعض المواطنين.

## أثر خلل التركيبة السكانية على التنمية بمحافظات الكويت

- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن أهم الآثار البيئية المترتبة على خلل التركيبة السكانية في الكويت على التنمية من وجهة نظر المبحوثين هي زيادة نسبة الكثافة السكانية والضغط علي مساحة الأرض، يلي ذلك من أشاروا إلى ارتفاع معدل التلوث البيئي بسبب زيادة عدد المركبات وزيادة المنشآت الصناعية، ثم من أفادوا بزيادة معدلات النفايات الصلبة والتي تؤثر علي صحة المواطنين، وأخيراً كثرة استنزاف الثروة السمكية نتيجة الصيد الجائر للأسماك.
- بينت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن غالبية أفراد العينة يرون أن الحد من الخلل في التركيبة السكانية بالكويت يتم عن طريق معالجة كافة الآثار السلبية لتلك الظاهرة سواء آثار اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية وغيرها، يلي ذلك من يرون الدراسة الجدية لسوق العمل سواء الحكومي أو الخاص وتحديد متطلباته، ثم من أفادوا بإحلال العمالة الكويتية محل العمالة الوافدة وفق معايير محددة، ثم من أكدوا على تحسين ظروف العمل في القطاع الخاص، ثم تحديد حجم الوافدين داخل المجتمع وخاصة العمالة الهامشية، يلي ذلك وضع الخطط والسياسات التي تساهم في الحد من هذه الظاهرة، ثم تطوير طرق استقدام العمالة الوافدة من الخارج، وأخيراً من أشاروا إلى منع سيطرة جنسيات بعينها على الأنشطة الاقتصادية، عدم الاعتماد على العمالة الوافدة المنزلية في تربية ورعاية الأبناء، وتعديل التشريعات والقوانين الخاصة بالعمل بما يحقق مزيداً من الفرص لقوة العمل الوطنية، تشجيع ممن يحملون مؤهلات متوسطة من الكويتيين للالتحاق بالكليات والمعاهد الحرفية بدلاً من النظرية.

## رؤية مستقبلية للحد من خلل التركيبة السكانية في الكويت على التنمية:

- هناك مجموعة من المقترحات التي تهدف إلى الحد من خلل التركيبة السكانية في الكويت والمساهمة في تحقيق التنمية واستدامتها ومن أهمها:
- ١- القيام بدراسة سوق العمل الكويتي في القطاع العام والخاص وتحديد متطلباته الحقيقية من القوى البشرية العاملة.
  - ٢- وضع معايير محددة لاستقدام العمالة الوافدة مثل الكفاءة الإنتاجية ومراعاة المستوى التعليمي مع متطلبات العمل والاحتفاظ بالعمالة الوافدة التي تقدم القيمة المضافة للاقتصاد، والعمل أيضاً على التحكم في تدفق المهاجرين وفق المتطلبات التنموية المستهدفة سيعمل على الحد من معدل النمو وتعديل التركيبة السكانية من ناحية أخرى.
  - ٣- الاستخدام الأمثل للقوى العاملة الكويتية وتحفيزها على المشاركة في مختلف الأنشطة الاقتصادية.
  - ٤- يحظر تشغيل العمالة الوافدة في بعض المهن التي يمكن للقوى العاملة الوطنية القيام بها.
  - ٥- صياغة ورسم السياسة السكانية في ضوء حجم الموارد الطبيعية المتاحة بالدولة، ولا يمكن أن يتناسب حجم ونمو السكان مع حجم الموارد المتاحة سواء كانت بيئة تحتية أو خدمات سائدة.
  - ٦- تقييد سيطرة جنسيات بعينها على الأنشطة الاقتصادية التي قد يكون لها تأثير سلبي على الأمن القومي في المستقبل.
  - ٧- العمل على إحداث تغييرات إيجابية في التركيب العمري للسكان لصالح من هم في سن العمل باعتبارهم القوى البشرية المؤثرة في التنمية

## أثر خلل التركيبة السكانية على التنمية بمحافظات الكويت

الاقتصادية وذلك من خلال التركيز على متغير الخصوبة بين المواطنين الكويتيين، حيث يجب على الدولة تبني سياسات تعمل على ارتفاع مستوى الخصوبة وذلك بهدف رفع نسبة المنتجين مما يؤدي إلى العمل على خلق فرص عمل تستوعب الأعداد المقبلة على سوق العمل.

٨- تقليل الحوافز في القطاع الحكومي وتقريبها من القطاع الخاص سيساعد في حل العديد من الاختلالات في سوق العمل الكويتي.

٩- التحكم في معدلات النمو السكاني خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٣٠ ويحدث ذلك من خلال زيادة عدد المواطنين الكويتيين، والحد من العمالة الهامشية، والتوجه نحو اقتصاد المعرفة.

١٠- وضع سياسات وخطط تهدف إلى تطبيق مفهوم الاقتصاد الأخضر في جميع المجالات.

١١- العمل على الحد من التلوث البيئي من خلال ترشيد استهلاك الكهرباء واستعمال تكنولوجيا أقل تلوثاً للبيئة.

١٢- تغيير السلوك المجتمعي الكويتي الخاص بالاعتماد على العمالة الوافدة في تربية ورعاية الأبناء والقيام بالأعمال المنزلية.

١٣- تعديل التشريعات والقوانين الخاصة بالعمل بما يحقق مزيداً من الفرص لقوة العمل الوطنية.

١٤- العمل على الربط بين مخرجات التعليم وحاجة سوق العمل الكويتي الفعلية.

١٥- اتخاذ بعض القرارات التي تشجع الطلاب الكويتيين خريجي المرهل المتوسط للالتحاق بالكليات والمعاهد الحرفية بدلاً من النظرية.

١٦ - محاربة تجار الإقامات وتفعيل التشريعات الموجودة بشأن تكويت الوظائف.

١٧ - إعداد آليات تتضمن ضوابط لوضع سقف أعلى للعمالة الوافدة، وإصدار مجلس الوزراء لبعض القرارات التنفيذية السنوية متى دعت الحاجة مع موافاة مجلس الأمة بتقارير سنوية بهذا الشأن تحقيقاً للرقابة.

## المراجع

إبراهيم، أحمد حسن. (١٩٨٥). سكان الكويت: دراسة جغرافية، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٢، جامعة الكويت.

أبو عيانة، فتحي محمد. (١٩٩٦). دراسات في الجغرافيا البشرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

الإدارة المركزية للإحصاء، الكويت، ٢٠٢٢. <https://www.paci.gov.kw/stat>

بدوي، حمدي مصطفى. (٢٠٠٩). اختلال التركيب السكاني في دولة الكويت: دراسة في جغرافية السكان، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت.

بركاني، أمينة. (٢٠١٨). خصائص التركيبة السكانية للقوى العاملة في الجزائر، مجلة دراسات استراتيجية، العدد ٢٦، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية.

البقلي، أحمد عبد العزيز. (٢٠١٦). التركيبة السكانية وأثارها في التنمية المستدامة ببلدان مجلس التعاون الخليجي: دراسة حالة دولة الكويت، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد ٢٢، ٢٣، العدد ٤٧، ٤٥، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

بن زايد، ريم. (٢٠١٩). السكان والتنمية: مفاهيم وأسس نظرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٥٢، جامعة منتوري قسنطينة.

البنك المركزي الكويتي <https://www.cbk.gov.kw/ar>

جرغون، عرفات على. (٢٠١٦). العلاقات الإيرانية الخليجية: الصراع. الإنفراج. . التوتر، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.

الخصيري، صالح بن إبراهيم. (٢٠٠٩). الشبكات الاجتماعية المهاجرة ودورها في عملية الهجرة الخارجية: دراسة ميدانية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية

والعلوم الإنسانية، العدد ٢٦، الجزء الأول، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، أبريل.

الدليمي، على أحمد الدليمي، والعلوي، السيد على كريم. (٢٠١٧). هجرة العمالة الأجنبية إلى دول الخليج العربي: الأبعاد الاقتصادية والمخاطر، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٩، العدد ١٩، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق.

رمضان، محمد علي. (١٩٨٥). تطور التركيبة السكانية في الكويت بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٥ وأفاق توازنها، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة ١٧، العدد ٦٧، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، أكتوبر.

الرمضان، محمد علي، والمسلم، مروة جاسم. (٢٠١٤). تحديات الملامح الأساسية لسكان الكويت: التغيرات والتطلعات، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة ٤٠، العدد ١٥٢، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، يناير.

الرويثي، محمد أحمد. (٢٠٠٣). سكان العالم العربي الواقع والمستقبل: دراسة ديموغرافية، القسم الآسيوي، الجزء الأول، مكتبة العبيكان، الرياض.

السلموني، سعاد إبراهيم. (٢٠٢٠). استراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن.

السلموني، سعاد إبراهيم. (٢٠٢٠). السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن.

الشتوي، سعاد علي. (٢٠١٤). التغيرات الديموغرافية والخلل في التركيبة السكانية في منطقة سرت، فكر وإبداع، ج ٨٩، رابطة الأدب الحديث، نوفمبر.

الشهابي، عمر هشام. (٢٠١٤). سكان الخليج: مظاهر الخلل وآليات المواجهة، آفاق للنشر والتوزيع، الكويت.

الصالح، عبد الله غلوم، وغنام، مها ناجي. (٢٠١٢). بين مجتمعين: الانتماء لأي أرض والولاء لمن، دار مدارك للنشر، الإمارات.

## أثر خلل التركيبة السكانية على التنمية بمحافظات الكويت

عبد الملك، أحمد. (٢٠١٥). مجلس التعاون في عيون أبنائه، مؤسسة الرحاب الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع.

علي، لقرع. (٢٠١٩). المجتمع المدني في منطقة الخليج العربي: دراسة حالة الكويت، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان.

العنزوي، سامي مناور. (٢٠١٨). أثر العمالة الوافدة على قيمة العمل في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية مطبقة في مدينة الرياض، مجلة الخدمة الاجتماعية، العدد ٥٩، الجزء ٣، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، يناير.

العيسوي، إبراهيم، وآخرون. (١٩٩٢). الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها، سلسلة اجتماعات الخبراء (ب)، الكتيب رقم (٢)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

العيسوي، فايز محمد. (٢٠٠١). أسس جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

العيسوي، فايز محمد. (٢٠١٣). نمو السكان في أبو ظبي: الإمارات العربية المتحدة وأبعاده الديموجرافية، مجلة شؤون اجتماعية، المجلد ٣٠، العدد ١٢٠، جمعية الاجتماعيين في الشارقة، الإمارات.

غنام، مها ناجي. (٢٠١٦). مؤشرات العنف الهيكلي في التركيبة السكانية لمجتمع الكويت المعاصر، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٤٤، العدد ١، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.

القصير، عبد القادر. (١٩٩٢). الهجرة من الريف إلى المدن، دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب، دار النهضة العربية، بيروت.

كافي، مصطفى يوسف. (٢٠١٧). التنمية المستدامة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن.



الكندري، يعقوب يوسف. (٢٠٠٦). محددات الأمن الاجتماعي للمجتمع الكويتي: رؤية سوسيو ثقافية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة ٣٢، العدد ١٢٠، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.

الكواري، نورة يوسف مبارك. (١٩٩٤). التركيبة السكانية في دولة قطر: الواقع ومقترحات التطوير في ضوء الاستراتيجية السكانية، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت.

الكواري، نورة يوسف مبارك. (٢٠٠٥). التركيبة السكانية في دولة قطر: الواقع و مقترحات التطوير في ضوء الاستراتيجية السكانية، العدد ١٤، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت.

المحيميد، أحمد بن عبد الكريم. (٢٠١٦). أثر تحولات العمالة الوافدة في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد ٢٣، العدد ٣، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، سبتمبر.

مركز الدراسات الدولية والإقليمية. (٢٠١١). العمالة المهاجرة في منطقة الخليج، التقرير الموجز لمجموعة العمل رقم (٢)، جامعة جورج تاون، قطر.

نشرة إحصاءات الهجرة ٢٠١٩، الإدارة المركزية للإحصاء، دولة الكويت

النعيم، عزيزة عبد الله. (٢٠١٤). الهجرة العائدة إلى مدينة عنيزة، مجلة الاجتماعية، العدد ٨، الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، أكتوبر.

الهيئة العامة للمعلومات المدنية، الكويت، ٢٠٢٠. <https://www.paci.gov.kw/stat>

Alexis A.Aronowitz , Human Trafficking , Human Misery.(2009).  
The Global Trade in Human Beings , Praeger , Westport-  
London.

Andrzej Kapiszewski , Nationals and Expatriates.(2001).  
Population and Labour Dilemmas of the Gulf Cooperation  
Council States , Ithaca Press , London , June.

Atif Alijaffri et al.(2016). Impact Of Demographic Changes on Inflation In Pakistan , Pakistan Economic and Social Review , Volume 54 , No 1.

Barry Mirkin , Population Levels.(2010). Trends and Policies in the Arab Region: Challenges and Opportunities , United Nations Development Programme , Regional Bureau for Arab States Arab Human Development Report , Research Paper Series , UNDP.

<http://worldbank.org>

<https://www.csb.gov.kw/Pages/Statistics?ID=56&ParentCatID=1>

<https://www.gcc-sg.org/en-us/Pages/default.aspx>

ILO ,(2009). International Labour Migration and Employment in the Arab Region , Thematic paper Prepared For The Arab Employment Forum 19 – 21 October , Beirut.

Jacob S. Siegel and David A.Swanson.(2004). The Methods and Materials of Demography, 2nd Edition , Elsevier Academic Press , USA.

Jamiko Vandez Deleveaux , Demographic Change in the Bahamas.(2018). The Role of International Migration , PHD Dissertation, Department of Demography , College of Public Policy , The University Of Texas At San Antonio , December.

Jan Nederveen Pieterse.(2001). Development Theory: Deconstructions/Reconstructions , Sage Publications , London.

Jerzy Pienkowski.(2020). The Impact of Labour Migration on The Ukrainian Economy , European Economy Discussion , Paper 123 , European Commission , Directorate – General for Economic and Financial Affairs , April.

M.O Ayeomoni , Migration and culture. (2011). Implications on Nigerian languages , Internal journal of English and literature , Volume 2 , Issue 9 , December.

Mahendra Sapkota and Mahesh Tharu. (2015). Sustainable Community Development Discourse: A Critical Review ,

Nepalese Journal of Development and Rural Studies ,  
Volume 12 , No 1& 2.

Marc Hooghe , et al. (2008). Migration to European Countries: A  
Structural Explanation of Patterns, 1980–2004 , International  
Migration Review , Volume 42 , Issue 2 , June.

Miguel Sánchez-Romero , et al. (2018). Contribution of  
Demography to Economic Growth , Series - Journal Of The  
Spanish Economic Association, Volume 9 , No 1.

Nasra M. Shah , Migration to Kuwait. (2007). Trends , Patterns  
and Policies , Paper Prepared for the Migration and Refugee  
Movements in the Middle East and North Africa , The Forced  
Migration & Refugee Studies Program The American  
University in Cairo, Egypt , 23-25October.

Natasha C. Parkins. (2010). Push and Pull Factors of Migration ,  
American Review of Political Economy , Volume 8 , No 2 ,  
December.

Philippe Fargues and Nasra M. Shah. (2018). Migration to the  
Gulf: Policies in Sending and Receiving Countries , Gulf  
Research Centre Cambridge , University of Cambridge , UK,  
First published.

Remittances Data. (2020). Annual , Remittances Data , October.

Sally Cameron, Edward Newman , Trafficking in Humans. (2008).  
Social, Cultural and Political Dimensions , United Nations  
University Press , Hong Kong.

Sara Hamza , Migrant Labor in the Arabian Gulf. (2015). A Case  
Study of Dubai , UAE , The Journal of Undergraduate  
Research at the University of Tennessee , Volume 6 , Issue 1  
, April.

Stanley John , Conceptualizing Temporary Economic Migration To  
Kuwait. (2015). An analysis of Migrant Churches Based on  
Migrant Social Location , Journal of The International  
Association Studies , Mission Studies , Volume 32 , Issue 2.

